

الكراسر العمالي

العدد 3 / مايو 2015

يصدر عن تيار المناضل -ة بكلميم

أوضاع العمال في الصحراء / فاتح مايو 2015



افتتاحية: النقابة أداة نضال لا استجداء

والسلم الاجتماعي، فالنقابة أداة للنضال وليس لاستجداء الفتات. يجب حفز كل القطاعات العمالية على الانخراط في النقابة وتقويتها. تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة للطبقة العاملة وتعمل على التنسيق والنضال المشترك بدل التركيز على «المصلحة المشتركة» للطبقة العاملة والبرجوازية. طبقة واحدة.. مطالب واحدة... نضال نقابي واحد

الحوار والتركيز على ضرورة السلم الاجتماعي تفاديا للاحتقان، وهو سبيل تفضله البرجوازية ودولتها لأنها تركز ضعف الطبقة العاملة وتزيد من نزاع سلاحها ومقاومتها أمام تعدياتها. إن العلاقة بين العمال والبرجوازية هي علاقة تناحر دائم وصراع مستديم، ولا يمكن أن نتحدث عن مصلحة مشتركة بينهما، لذلك يجب أن لا تتحول النقابة من أداة للصراع إلى أداة لإحداث التوافق

تعيد عن غايتها الأصلية التي تتمثل في توحيد طبقة العمال في وجه طبقة الرأسماليين ودولتهم، والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وأصبحت هذه النقابة تحمل شعارات مناقضة لهذه الغاية الأصلية مثل «النقابة التشاركية» و«القوة الاقتراحية» و«السلم الاجتماعي» والحرص على «المصلحة العامة».. الخ. شعارات دفعت النقابات إلى تفضيل نهج طلب

ويسرحونهم خارج أي «ضابط قانوني» أو «اعتبار اجتماعي». في الجهة الأخرى الطبقة العاملة منزوعة السلاح ومجموعة من طرف دولة الاستبداد البرجوازي، ونقاباتهم ضعيفة لا تمثل إلا النزر القليل جدا من الطبقة العاملة، وفي نفس الوقت تهيمن عليها قوى غير عمالية تسخرها لأغراض طبقية معادية للعمال. كل هذا جعل النقابة

في مؤسسات الوظيفة العمومية، وغضت الدولة الطرف عن خرق البرجوازية لما ورد في مدونة الشغل من حقوق لصالح العمال (الحد الأدنى للأجور، عقود التشغيل، التعويضات العائلية، التصريح في الضمان الاجتماعي..). أصبح أرباب العمل في موقع قوة، ويشغلون حسب هواهم، ويمنحون أجورا حسب تقديراتهم الخاصة والاعتباطية، ويطردون

يشدد الهجوم على الطبقة العاملة وعلى حقوقها الاجتماعية والنقابية بشكل كبير، وليس هذا الهجوم إلا استمرارا لما دأبت عليه دولة الاستبداد البرجوازي من تركيع العمال وجعلهم وسيلة لعصر الأرباح لصالح أرباب العمل البرجوازيين. جرى تعميم الهشاشة بفرض التشغيل المؤقت عبر شركات المناولة وعقود التدبير المفوض

الكراسر العمالي

العدد 4 / مايو 2015

يصدر عن تيار المناضل-ة بكلميم

فاتح مايو 2015

أوضاع العمال في الصحراء

ضمن هذا العدد:

- افتتاحية: النقابة أداة نضال لا استجداء

- 1. ملف العمال والتدبير المفوض

- عاملات وعمال الحراسة والنظافة والطبخ: تكثيف الاستغلال لتنمية رأس المال

- صرخة عمالية ضد التدبير المفوض

- حراس آبار المكتب الوطني للماء بكلميم: هشاشة وفرط استغلال

- اعتصام حراس آبار المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بكلميم: معركة معزولة تحتاج إلى تضامن

- 2. تقارير عمالية:

- عمال مصانع التجميد ببوجدور بؤس اجتماعي وتخلف سياسي

- محاربة العمل النقابي بالسمارة: حال عمال شركة السلام أوبركا

- أوضاع شغيلة التعليم الخاص بكلميم

- «الحوار الاجتماعي» وتسوية النزاعات الجماعية: وسيلة لإدامة استغلال العمال: تجربة نقابة عمالة قطاع النظافة

بكلميم

- 3. ملف عن الإضراب العام محليا

- الإضراب العام 29 أكتوبر 2014 بكلميم: ورقة أولية للتقييم

- الإضراب العام بكلميم: شهادة عامل شارك في الإضراب

- شهادة معطلة مشاركة في الإضراب العام بكلميم

- 4. سياسة

- كلميم... معارضة بئيسة تلحق أحذية الاستبداد

عاملات وعمال الحراسة والنظافة والطبخ في المؤسسات التعليمية بجهة كلميم

تكثيف الاستغلال لتنمية رأس المال



الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بكميم ابتداء من الساعة العاشرة صباحا من يوم الثلاثاء 27 ماي 2014. * الاضراب الاقليمي لنقابة مستخدمي شركة الحراسة والنظافة والطبخ بطاطا بعد النجاح المتميز للإضراب الإقليمي أيام 9 - 10 - 11 - 12 13 شتنبر 2014. * وقفة احتجاجية نظمها نقابة مستخدمي الحراسة والنظافة والطبخ بالمؤسسات التعليمية بطانطان أمام مندوبية الشغل شهر يونيو 2014.

الدولة جهاز لقمع العمال

عكس ما تروجه النقابات من آمال تعقد على جهاز الدولة لإنصاف العمال، فإن الدولة هي جهاز للقمع في يد الباطرونا لقمع نضال العمال وإدامة استغلالهم. تدخلت قوى القمع ضد الوقفة الاحتجاجية لعاملات وعمال اوراش النظافة والحراسة والطبخ العاملين بالمؤسسات التعليمية بالجهة بوقفتين احتجاجيتين، الأولى أمام مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة، الذي ترأسها الوزير المنتدب في التكوين المهني، عبد العظيم الكروج. إضراب مصحوب بوقفتين احتجاجيتين، الأولى أمام مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة، والثانية أمام مقر النيابة الإقليمية للتربية الوطنية بكميم. * إضراب إقليمي إنذاري يوم 13 ماي 2014 بمدينة طاطا مصحوب بوقفة احتجاجية حاشدة أمام مقر النيابة الإقليمية تحولت إلى مسيرة جابت شوارع المدينة. * إضراب إقليمي لمدة 72 ساعة أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء 26 و 27 و 28 ماي 2014 مصحوب بوقفة احتجاجية أمام مقر

لا يندفع العمال والعاملات إلى النضال بإرادة منهم أو بتحريض من محرضين ومشغبين، فأكبر محرض على النضال هو الرأسمالية واستغلالها للشعب للعمال. بعد حرمانهم من أجورهم اندفع العمال والعاملات إلى الالتحاق بالنقابات للنضال من أجل حقوقهم وأجورهم المسلوقة، فانخرطوا داخل نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

خاض هؤلاء العاملات وعمال مجموعة من النضالات والإضرابات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: * إضراب إنذاري يوم الاثنين 22 دجنبر بتنسيق بين عاملات وعمال كلميم وطاطا، تزامنا مع انعقاد المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة، الذي ترأسها الوزير المنتدب في التكوين المهني، عبد العظيم الكروج. إضراب مصحوب بوقفتين احتجاجيتين، الأولى أمام مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة، والثانية أمام مقر النيابة الإقليمية للتربية الوطنية بكميم.

* إضراب إقليمي إنذاري يوم 13 ماي 2014 بمدينة طاطا مصحوب بوقفة احتجاجية حاشدة أمام مقر النيابة الإقليمية تحولت إلى مسيرة جابت شوارع المدينة. * إضراب إقليمي لمدة 72 ساعة أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء 26 و 27 و 28 ماي 2014 مصحوب بوقفة احتجاجية أمام مقر

تسائل من الذي يأخذ أو يسرق أجرتنا ووزق أبنائنا نطالب بفتح تحقيق على مستوى الأكاديميات والنيابات لكشف المصوص الذين يطعمون حتى في آجرة رجل الحراسة وأكل أموال الضعفاء من هذا الشعب». (هسبريس 25 ديسمبر 2014).

1. نموذج شركة ترالام:

قامت هذه الشركة بتسريح حراس المباني بالسلك الثانوي والإعدادي والمباني الإدارية من خلال مراسلة للنائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية ومدبري المؤسسات التعليمية بمدينة كلميم مؤرخة بـ 31 ديسمبر 2014، وقد أشفعت هذا التسريح بلغة تهديدية للحراس المشبتهين بأداء مهامهم: «وعليه فإن الشركة تتبرأ من تواجد أي عامل بعد هذا التاريخ. ويعتبر تواجده غير مؤمن ولا نتحمل ما يمكن أن يتعرض له». قامت هذه الشركة بحرمان عاملها من جزء من مستحقاتهم وأجورهم المتأخرة قبل إرسال هذه المراسلة التي تعلن إنهاء الصفقة مع المؤسسات التعليمية.

2. نموذج شركة «الشيخة»

يحاتادو CHAIKHA «YOUHANIDOU»:

تشمل صفقات هذه الشركة الأقاليم الثلاثة (كلميم وطانطان وطاطا) والتي علقت أداء أجور عاملها منذ سبتمبر 2013، بعد أن استغلتهم بأجور البؤس والمهام المتعددة شأنها شأن أختها في «الحرفة» شركة ترالام.

احتجاج العمال والعاملات

المهام. د. هشاشة مفرطة يشتغل العمال بدون عقد شغل رغم تنصيب مدونة الشغل على ذلك، وبانتهاء مدة الصفقة يصبح العمال بدون عمل، وينتظرون عقد صفقة أخرى بين الأكاديمية والقطاع الخاص. إنه تطور في علاقات الاستغلال في المجتمع الرأسمالي، فقد كان يقال بأن العمل هو عقد حر بين العامل المأجور والرأسمالي، العامل يبيع قوة عمله بالأجر الذي يريد بكل حرية والرأسمالي يشتري قوة عمل العامل بكل حرية. لكن عقود التدبير المفوض عبارة عقود إذعان تتم بين طرفين كلاهما يستغل العامل بينما يقصى هذا الأخير وتفرض عليه شروط لم يخترها هو. وفي حالة وجود عقود العمل فإنها تكون وجها من أوجه الاحتيايل على العمال، حيث يوقعون مثلا على أنهم يشتغلون كحراس بينما يؤدون في الواقع مهام أخرى (الطبخ، النظافة...)، أو العكس. هـ تأخير صرف الأجور: ولأن العامل هو الطرف الأضعف في هذه العلاقة الاستغلالية في ظل غياب سلاح النقابة والوحدة الطبقية، فإن هذه الشركات لا تكثفي بتقليص حصتهم من مبلغ الصفقة (الأجور)، بل تعمد أيضا إلى تأخير صرف هذه الأجور لمدد زمنية كبيرة. فقد سبق لها أن أخرجت أداء الأجور الممتدة ما بين منتصف سنة 2013 إلى غاية شهر غشت 2014.

التسريح

بعد أن تستنزف طاقة العمال والعاملات يتم رميهم إلى الشارع كحبة ليمون معصورة، فما أن تنتهي مدة الصفقة حتى يجد العمال أنفسهم في انتظار صفقة أخرى قد تأتي أو لا تأتي.

وقد علق عامل حراسة على ذلك قائلا: «كلما انتهى عقد بين شركات الحراسة والنيابات أو الأكاديميات يبقى حراس الأمن يعملون داخل المؤسسات لمدة ستة أشهر أو أكثر دون أجر وعندما يتم تجديد العقدة لا تحسب المدة. نحن حراس الأمن

تتراوح أجور العمال والعاملات لدى هذه الشركات ما بين 800 و900 و1100 درهم شهريا وفي طانطان تبلغ 500 درهم للنساء و900 درهم للذكور المشتغلين لدى شركة «بوحدو». ولا تؤدي الأجور إلا عن أشهر العمل ويعني ذلك حرمان هؤلاء العمال والعاملات من الأجور طيلة توقف الدراسة في العطل. أما الأجزاء الأخرى من الأجر، وبالخصوص التقاعد، فإن هذه الشركات لا تصرح بعمالها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. إن تقليص حصة العمال من مبلغ الصفقة هو أساس تعظيم أرباح الشركة لذلك سينال هذا التقليص هذا الجانب أيضا.

ب. ساعات عمل طويلة:

يعمل العمال أكثر من 9 ساعات يوميا وإذا احتسبنا المدة التي يستغرقها العامل بين منزله ومكان العمل فمتوسطا ما يقضيه العامل هو عشر ساعات عملا. ولأن معدل ما تربحه الشركة مرتبطة بعدد العمال المشتغلين فإن هذه الشركات ترفع ساعات العمل وتكثف الاستغلال قصد تقليص نصيب الأجور من مبلغ الصفقة ورفع نصيب الأرباح منها.

ج. تعدد المهام:

ولتعظيم الأرباح أيضا تلجأ هذه الشركات إلى تكليف العامل أو العاملة بأداء مهام متعددة تستدعي مناصب شغل أخرى. فالحراس مثلا يكلفون بحراسة أبواب المؤسسات التعليمية وفي نفس الوقت يقومون بأعمال مكتفية لصالح إدارة المؤسسات التي يشتغلون بها مثل تعبئة نقط التلاميذ ومراقبة التلاميذ بين الحصص وأثناء تأخر الأساتذة. فليقم هؤلاء الحراس بعملية حسابية ليستتجوا الأجور التي توفرها الشركة لو اضطرت إلى توظيف عمال آخرين للقيام بهذه

تخلصت الدولة بواسطة التدبير المفوض من قسم مهم من شغيلة قطاع التعليم، ويتعلق الأمر بالحراس والأعوان وعمال وعاملات الطبخ والنظافة. حرمت الدولة هؤلاء العمال والعاملات من جزء مهم من حقوقهم/هن؛ الترسيم والحد الأدنى للأجور والحق في التقاعد والعطل المؤدى عنها وغيرها من التعويضات المنصوص عليها في قوانين الوظيفة العمومية التي كان تشمل فئة «الأعوان»، لتحرهم شركات قطاع الخاص بعد ذلك من الحقوق المنصوص عليها في قانون الشغل. حولت الدولة جزءا من المهام التي كانت تؤديها هذه الفئة إلى القطاع الخاص بحجة أنها مهام لا علاقة لها بالتدريس والتعليم؛ النظافة والحراسة والطبخ، وأصبح الأعوان الذين كانوا تابعين لوزارة التعليم عمالا لدى شركات القطاع الخاص التي تستغلهم أشد استغلال مع أقل قدر من الأجور والحقوق الاجتماعية.

تحقق الدولة بذلك عدة أهداف تعتبر من أوامر مؤسسات رأس المال العالمي: 1- تقليص ميزانية قطاع التعليم العمومي التي كانت توجه لأداء هذه المهام 2- تنفيذ جزء من أوامر الخوصصة بتولية القطاع الخاص تنفيذ هذا الهدف 3- تعميم الهشاشة بقطاع الوظيفة العمومية من خلال البدء بهذه الفئة من شغيلة التعليم 4- دعم القطاع الخاص من خلال إعطائه صفقات التدبير المفوض المدرة لربح مضمون وسريع.

حال جهة كلميم- السمارة تحتكر شركتين رئيسيتين صفقات التدبير المفوض داخل المؤسسات التعليمية في جهة كلميم السمارة (كلميم وطانطان وطاطا) وهما شركة «الشيخة يوحانادو» وشركة ترالام.

أ. أجور البؤس:

صرخة عمالية ضد التدبير المفوض



أ. الاعوان والإداريين ضحايا سد الخصاص في كلميم وطاطا

سنة 1997 بدأنا العمل بالاشتغال الطوعي وشملت مهامنا كل من الإدارة والطبخ والنظافة والحراسة الليلية، عددنا هو 26 عاملا (10 بكلميم و16 بطاطا)، يشتغل عمال الحراسة 12 ساعة في اليوم. سنة 2004 أسسنا نقابة الاعوان والإداريين ضحايا سد الخصاص في كلميم وطاطا وانخرطنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب التابعة لحزب العدالة والتنمية.

نضالنا وتلقينا وعدا بالإدماج في الوظيفة العمومية، إلا أنه في سنة 2007 تم تقويت القطاع لمجموعة من الشركات وهي: «حياة نيكوس» و«الشيخة يوحانود» و«شركة طرالام»، وهي شركات للتدبير المفوض. كان ذلك وسيلة للتخلص من مطالبنا بالإدماج في الوظيفة العمومية، لذلك خضنا معتمدا لمدة 25 يوم سنة 2007 شارك فيه 26 عاملا.

جري الحوار مع الاتحاد الجهوي للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وتم الاتفاق على أن أي شركة تكلفت بالقطاع ستعطي الأولوية للعمال المعتمدين وعدنا 26. تم هذا الاتفاق بين النقابة والاكاديمية بحيث لم يكن هذا مطلبنا بل حل ترقيعي لم نوافق عليه كان الهدف منه رفع المعتمدين.

وهو تحول في مواقف هذه النقابة، ففي السابق رفعت نقابة الاتحاد الوطني للشغل مطلب الإدماج في الوظيفة العمومية حينها لم يكن حزب العدالة والتنمية والتنمية في الحكومة أما الآن فيقولون لنا أن المشكل مشكل جهوي ويجب أن يحل على صعيد جهوي وهم مع التفويت ويشجعون عليه.

نقلنا نضالنا إلى الرباط حيث لحقنا تدخل قلمي أمام البرلمان وأمام وزارة

التربية الوطنية سنة 2008 من أجل الإدماج في الوظيفة العمومية وسلمت لنا شواهد طبية تثبت الحالات التي تعرضت للضرب من طرف القمع. منذ ذلك الحين ونحن نشغل مثل عمال مياومين لدى هذه الشركات، لم تتعدى أجرتنا 1300 درهم شهريا منذ 2007 إلى حدود يناير 2013 بحجة انتظار أن تصبح الصفقة قانونية.

نشغل بدون ضمان اجتماعي أو تعويض عن حوادث الشغل بحيث لا يتم احترام قانون الشغل كل هذه المدة. تعتمد هذه الشركات إلى تقسيمنا إلى فئات لتنوع أوضاع الشغل ومنع وحدتنا، فنحن لا نشغل مع شركة واحد بل مع مجموعة شركات وتم توزيعنا حسب المستويات أي حسب المؤسسات التعليمية التي نعمل بها «ثانوي واعدادي وابتدائي» إذ تكلفت كل شركة بمستوى معين هذا ولم تشمل الصفقة الاعوان بالمستوى الابتدائي لأن الحراسة غير موجودة بالابتدائي.

منذ 2014 إلى الآن نشغل بدون أجر ونشغل بشكل منتظم وعادي لأن الصفقة انتهت مع الشركة ويجب على العمال أن ينتظروا إلى حين عقد صفقة أخرى.

وفي بوليز من سنة 2014 وقتت صفقة بي النيابة وشركتين، واشغلنا لمدة خمسة أشهر (من غشت حتى ديسمبر) لدى شركة نيكاج وشركة طرالام. لكن هذه الصفقة لم تشمل كل العمال فهناك عمال في ثانوية باب الصخراء لم تشملهم الصفقة وكذلك عمال في

دوار لبيار وتكانت. أما إخواننا العمال بطاطا (إعدادية الوحدة) وهم 9 أعوان فإن النيابة رفضت تشغيلهم في نفس الإعدادية بحجة أنه من المستحيل أن يشتغلوا في مكان واحد ويجب عليهم أن يتوزعوا بالإقليم والمناطق المجاورة مما يعني أنهم سيبتعدون عن عائلاتهم وأبنائهم.

بعد ديسمبر 2014 الذي شهد انتهاء صفقات التدبير المفوض، أصبحنا نشغل بدون أجر منذ يناير 2015 وجميع الاعوان يلتزمون بعملهم رغم غياب الأجرة.

ب. عمال الحراسة والطبخ والنظافة بطانطان

نشغل لدى شركة «يوحانود»، ويبلغ عددنا 25 عاملا مكلفون بالحراسة والأمن، وعاملتين بكل مؤسسة تعليمية في الثانوي الإعدادي والثانوي، نشغل في 7 ثانويات إعدادية و6 ثانويات تاهيلية.

لا وجود لعقد عمل، نتعامل مع زميل لنا مكلف بالحراسة والأمن في النيابة الإقليمية للتعليم وهو الوسيط بيننا وبين الشركة، وحتى الأجور تتسلمها منه.

عدد ساعات العمل التي نشغلها هي 12 يوما، ولا ننال عطلا أسبوعية، بل هناك منا من يعمل ليلا ولا يعوض عنه.

نقاضي أجورنا لا من الشركة مباشرة بل من وسيط هو أحد عمال الحراسة، ولا تسلّم لنا أي وثيقة إثبات بتسلم الأجور. تتأخر الأجور عادة، ونلجأ إلى الإضراب والوقفات احتجاجية أمام النيابة ومندوبية الشغل و أمام الأكاديمية.

تبلغ الأجرة 500 درهم بالنسبة للنساء و900 درهم للذكور!! لا وجود لسلم الأجور. وهناك حالة لعمال لا يتقاضى الأجرة بحجة أن يقطن مسكنا

وظيفيا بمدرسة بئر انزان. لا يصرح بنا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بل هناك متقاعدون من قطاعات أخرى. يعملون. مهامنا هي الحراسة والأمن في المؤسسات التعليمية. ولكن هناك من العمال من يؤدي مهام أخرى كالسقي والنسخ حسب العلاقة مع مدير المؤسسة التعليمية.

يسكن الأغلبية منا العمال يسكنون مع الأهل والعائلة للتخفيف من أعباء المعيشة. نظرا للأجر الهزيل. يكون للعمل آثار سلبية على صحتنا مثل العياء والتعب. مهام الحراسة، وغالبا ما نؤدي هذه المهام في غرف صغيرة ضيقة مخصصة للحراسة لا وسائل راحة بها.

انخرطنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وأغلب الأنشطة مقتصرة على الاجتماعات للنظر في مشكل الأجرة. قمنا بإضرابات وخمس وقفات احتجاجية، وقد تم قمع وفتة سلمية من طرف أجهزة البوليس بكلميم (السب والرفس والضرب).

مدة الإضرابات 48 ساعة، وأسبابها عدم التوصل بالأجر ولا نتيجة من وراء تلك المعارك، فالأجور تتأخر دائما. لا وجود للقانون الداخلي للشركة ولا تلتزم بتطبيق قانون الشغل.

لا تقوم مفتشية الشغل بعملها: تم توقيع محضر في إحدى المرات في مقر مندوبية التشغيل بحضور مسؤول من الشركة يلتزم فيه بأداء مستحقات العمال. أخبرهم أن مدة العمل مع الشركة انقضت في 2013. بقي العمال 3 أشهر بدون أجر من سنة 2014، وأربعة أشهر من 2015 بدون أجر.

اعتصام حراس آبار المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بكلميم

معاركة معروفة تحتاج إلى تضامن

القطاع. بمجرد التوقيع على الصفقة الجديدة قام المقاول الجديد بطرد أربعة عمال مناضلين نقابيين مدعيا أنه لا يجمعهم بشركته أي عقد عمل، وهو ما دفع العمال إلى الدخول في اعتصام أمام مقر المكتب الوطني للماء الصالح للشرب منذ 6 أبريل 2015 مطالبين بتأدية أجور عشر أشهر ومستحقات الضمان الاجتماعي وغيرها من التعويضات.

لا زال العمال معتمدين أمام مقر المكتب في عزلة عن تضامن باقي القطاعات العمالية والنقابات الأخرى، باستثناء زيارات المسؤولين المحليين للكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي انخرط فيها هؤلاء العمال الأمر الأكثر إيلاها للعمال المعتمدين حسب تصريحهم إيفاد الإدارة أحد مستخدميها وهو منخرط في نقابة أخرى قصد إقناعهم بوقف الاعتصام والبحث عن حلول أخرى، بدل حفز التضامن مع العمال في معركتهم ضد الطرد.

إن اعتصام حراس الآبار يستدعي كل التضامن، ويجب على نقابات المدينة ومناضليها أن يكونوا أوفياء لغاية كل عمل نقابي: أوسع وحدة عمالية وتضامن طبقي بين ضحايا الاستغلال الراسمالي.

من أجل: - أداء كل متأخرات الأجور عن فترة توقف عقود التدبير المفوض. - حد أدنى للأجور لكل العمال. - التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. - إلغاء صفقات التدبير المفوض وإدماج هؤلاء العمال داخل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وترسيمهم وتمتعهم بنفس الحقوق التي يتمتع بها مستخدمو وأجراء المكتب. - المراسل 08 أبريل، 2015

يخوض حراس الآبار التابعة للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والعمالين في إطار صفقة للتدبير المفوض بين المكتب وشركات خاصة، اعتصامات منذ شهر يناير 2015، من أجل مطالب عديدة أهمها أداء ما تبقى من متأخرات الأجور منذ انتهاء العقد بين المكتب وشركة «إيكوطراد» في ديسمبر 2013، إضافة إلى مطالب أخرى مرتبطة بالضمان الاجتماعي والتعويض عن العطل والحوادث الخ.

يعاني هؤلاء العمال من استغلال مفرط؛ أجور لا تتعدى 1300 درهم للمشرفين على الآبار و1700 للمشرفين على محطات التوزيع، ويشغلون 12 ساعة يوميا بل هناك من العمال من يشتغل 24 ساعة كاملة بدون توقف، إضافة إلى ساعات التنقل خارج المدينة.

يشتغل العمال المكلفون بمراقبة محطة توزيع الماء والآبار والصهاريج التابعة للمكتب في هشاشة قصوى بخصوص أوضاع عملهم القانونية، فآداء أجورهم مرتبط بصفقات التدبير المفوض التي تمنح للقطاع الخاص. ويعني انتهاء مدة العقد استمرار مزاولة العمال للعمل لكن دون أداء الأجور عن الفترة التي تفصل انتهاء عقد وبداية عقد آخر.

دفع الحرمان من الأجور العمال للالتحاق بنقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل قبل فاتح ماي 2014 وشاركوا في تخليده وحاضوا نضالات منها اعتصام شهر يناير 2015 حيث حصلوا على أجر شهرين من الإدارة. لكن العمال استمروا في مزاولة مهامهم طيلة سنة 2014 حتى مارس 2015 حيث تم التوقيع على عقد جديد مع شركة أخرى لتدبير



حراس آبار المكتب الوطني للماء بكلميم هشاشة وفرط استغلال



وبعد انقراط عقد التدبير بين الشركة والمكتب يبدأ العمال مجددا من الصفر مع شركة أخرى، أخذا بعين الاعتبار حرمانهم من أجور الفترة الفاصلة بين انتهاء عقد وتوقيع عقد آخر. أجور بؤس مقابل فرط الاستغلال

تدبير مفوض لجني الأرباح تتيح صفقات التدبير المفوض بين القطاعات العمومية وشركات القطاع الخاص لهذه الأخيرة الفرصة لمراكمة الأرباح دون استثمار سستيم واحد.

لا تقوم هذه الشركات إلا بالتوقيع على عقود الصفقات، وتستغل بالمقابل البنية التحتية ولوازم وآلات العمل التي تعود ملكيتها إلى القطاع الذي عقدت معه الصفقة، ولأن ربح المفاوض يتأثر من الفرق بين ما يؤديه من أجور إلى العمال ومبلغ الصفقة الأصلي، فإن هذه الشركات الخاصة تضغط بشدة على الأجور وباقي الحقوق الاجتماعية التي يجري التنصيص عليها في دفاتر التحملات درالرماد في العيون. تفويت حراسة الأبار بكلميم

فوت مهمة حراسة آبار المكتب الوطني للماء الصالح للشرب وأحوازا «إيكوطراد» لشركة EGO TRAD، انتهى عقد العمل مع هذه الشركة في ديسمبر 2013 بعد أن استمر سنتين، وبقي العمال يشتغلون دون إطار قانوني حتى مارس 2015 حيث تم التوقيع على عقد مع شركة أخرى.

سنوات كدح يعقبها الحرمان من الأجور أغلب العمال يشرفون على الآبار والمحطات تزيد عن 6 سنوات، بينهم من قضى 10 سنوات وآخرين في سنة يؤدون عملهم بهذه الآبار ومحطات التوزيع، وهناك حالة لعمال يعمل بمحطة التوزيع (جماعة تكانت) منذ سنة 2000.

العمال ثابتون في مزاوله عملهم، بينما تتناوب على استغلالهم شركات القطاع الخاص التي تفوز بصفقة الحراسة الخاصة، وتفرط في استغلال العمال، لا يحصل العمال على أي عطلة، سواء كانت أسبوعية أو شهرية أو سنوية في تناقض مع ما تنص عليه المادة 231 من مدونة الشغل، وبالتالي لا تعويض عن أي يوم عمل لا يشتغل

فيه العمال. لا ضمان اجتماعي. لا تأمين على الحوادث قانون شغل معطل رغم التنصيص على احترام قانون الشغل في دفتر التحملات التي توقع عليه الشركات، إلا أن هذا القانون لا يتم تطبيقه. كيف لا والجهة التي تدعي سهرها على احترام القوانين هي دولة الباطرونا التي تتدخل لقمع اعتصامات العمال، ولم يسجل لها قط أن تدخلت لإرغام رب عمل على أداء أجور عماله المتأخرة. لا يوقع العمال على أي عقد عمل مع الشركة رغم ما تنص عليه مدونة الشغل من ضرورة توقيع عقدة العمل بين المشغل والعمال (المادة 17)، ومفتش الشغل لا يزور أماكن العمل قط، ولا تقوم الشركات بالتصريح بالعمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي ولا تأمينهم على حوادث الشغل. تشريد مؤقت يليه استغلال مكثف

بمجرد انتهاء عقد الصفقة بين الشركة والمكتب حتى يبدأ فصل آخر من المعاناة، حيث يشتغل العمال ويؤدون مهامهم لكن دون إطار قانوني ما دام المكتب لم يوقع عقد صفقة آخر مع شركة أخرى. انتهى العقد الذي يجمع المكتب الوطني للماء بشركة «إيكوطراد» شهر ديسمبر 2013، واستمر العمال في أماكن عملهم مع حرمانهم من الأجور طيلة الفترة الممتدة من ديسمبر 2013 حتى 15 مارس 2015 تاريخ تجديد الصفقة مع شركة أخرى، باستثناء أداء شهرين بعد اعتصام للعمال شهر يناير 2015. وبعد التوقيع على الصفقة الجديدة قامت الشركة الموقعة على العقد بصرف عمال منخرطين في النقابة والأكثر دينامية، مدعية أن العمال الأربعة لا يجمعهم بالشركة أي

عقد عمل. وكيف سيربر العمال ارتباطهم بهذا العمل وهم محرومون من أي وثيقة تثبت ذلك من عقود العمل وطاقات الأداء.. الخ وغالبا ما يكون مقر هذه الشركات مسجلا على الوراق فقط، وبالتالي لا يمكن للعمال معرفة الطرف الذي يتعاملون معه. وهو ما دفعهم للدخول في اعتصام نضالي أمام مقر المكتب منذ 6 أبريل 2015 استمرار في نضال سابق التحق العمال بنقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ العام الماضي، 10 أيام قبل فاتح ماي 2014 متبنين مطالب موجهة ضد رب العمل الأخير (إيكوطراد)، التعويض عن كل العطل، التسجيل بالضمان الاجتماعي، إزاء الحد الأدنى للأجور القانوني، التأمين عن الحوادث وصرف متأخرات الأجور. وجه العمال شكاية بهذا الصدد لمندوب الشغل ومفتش الشغل. وحضروا فاتح ماي بلافتتهم ذات المطالب المذكورة أعلاه. وفي يناير 2015 خاض عمال اعتصاما لمدة أسبوع انتهى بدفع أجر شهرين من المتأخرات مع وعود الإدارة بقرب حل المشكل، وهو ما بين فيما بعد في شكل طرد أربعة عمال. إدارة المكتب الوطني إلى جانب الشركة استدعى مفتش الشغل رب إيكوطراد على إثر نضالات العمال وطلب منه أداء متأخرات أجور العمال، حسب رواية الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل. قام رب العمال بدعوة لاجتماع مع العمال (لم يسبق لهم أن دعاهم لأي اجتماع بل حتى الأجر كان يؤديه لهم في الشارع فرادى) واقترح عليهم تعويضا بملغه 3000 درهم مقابل التنازل عن كل المطالب الأخرى. رفض العمال

الأمر وانفض الاجتماع، بعدها أيام استدعت الإدارة العمال للضغط عليهم قصد قبول عرض الباطرون وطالبتهم بالصبر وبأن الذين يرفضون لصبر عليهم ترك أماكن عملهم فوراً (لي ماعجبو الحال إيمشي لدارهم) كان هذا مختصر قول المسؤول الإداري.

بعد توقيع صفقة جديدة مع شركة أخرى وقيام هذه الأخيرة بطرد أربعة عمال، دخلت الإدارة مرة أخرى للضغط على العمال قصد قبول الشروط الجديدة للاستغلال، بما فيها إرسال مستخدم داخل إدارة المكتب لإقناع المطرودين الأربعة بالأمر الواقع واقترح إجراءات ترقيعية مثل جمع مساهمات لهم لدى إجراء ومستخدمي المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

فهم لكي نكون قادرين على النضال إن تشريحنا لأوضاع الاستغلال والاضطهاد التي برز تحت نبرها العمال، لا ينبع من أي إحساس بالشفقة تجاههم. فهذا الإحساس جذير بإعلام برجوازي يريد صرف العمال عن طريق انتزاع المكاسب بالنضال. غاية التشهير الذي نقوم به ربط هذا الاستغلال بالنظام الرأسمالي ودولة الباطرونا، ومحاربة الأوهام التي تنشرها لنقابات البيروقراطية النقابية، وإهام استجداء المطالب والثقة العمياء بأن الدولة حكم غير منحاز يمكن أن يلجأ إليه العمال للتظلم. إن العمال ليسوا مجرد كتلة من البؤس، بل قوة ثورية؛ قوة تجمع بين أيديها مفاتيح الإنتاج الرأسمالي، وتستطيع بالنضال والإضراب أن توقف عجلة هذا الإنتاج وبالتالي تدفق الأرباح إلى جيوب الرأسماليين، وما على العمال إلا أن يعوا قوتهم هذه وهي مهمة مطروحة على المتأصلين النقابيين المناضلين ومناضلي اليسار هذا هو دورنا كإعلام عمالي.

الأمم المتحدة، حيث عبر وفق ما جاء على لسان العمال "لن ألبني مطالبكم ولو اعصمتهم مئة عام". إن وقف العمال سير الإنتاج، أوقف استمرار حصول الباطرون على الأموال، فأجبره على أخذ مطالب العمال بجدة أكبر حيث سارع يوم 16 أبريل من العام 2015، طلبا للحوار وأخبر العمال أن كل شيء سيكون على ما يرام مستقبلا. جرى الحوار بقيادة نقابي بحضور مفتش الشغل وقائد الجماعة وممثلي الإتحاد المحلي للكونفدرالية للشغل وممثلي نقابة عمال المقلع و رب العمل. حيث جاء في محضر الاتفاق الموقع من طرف كافة الحاضرين على أن الباطرون سيسوي كافة مطالب العمال فيما يخص أداء ما بذمته من واجبات التغطية الصحية لفائدة الضمان الاجتماعي، و تلبية الأجور في وقتها، و تسوية وضعية أربعة عمال لدى الضمان الاجتماعي لسنة 2012 و خمس أشهر عن سنة 2013 و تصريح بأداء الأجراء لدى الضمان الاجتماعي. أكد أن الباطرون التزم شفها في العديد من المرات السابقة، بتلبية مطالب العمال. لكنه لم ينفذ التزاماته تلك قط. يعي العمال هذا جيدا. لهذا أصروا أن يكون ما اتفقوا عليه في محضر مكتوب يدون عليه كل الأطراف الحاضرة. يعي العمال جيدا أن إضرابهم هو ما أجبر رب العمل على توقيع المحضر والالتزام بتحقيق مطالبهم، لكنهم أيضا يعرفون أن بيدهم سلاح جبار ألا وهو الإضراب. لقد قالوا جماعة إذا لم ينفذ وعوده سننظم إضرابا عن العمل و سنعتصم بمقر عملنا حتى نحقق مطالبنا المشروعة لكن للأسف ما لا يعلمه رفاقنا العمال هو أن الدولة والبيروقراطية (الحاكم الفعلي) يصعد إعداد قانون يصعب على العمال تنظيم الإضراب و سيجردهم من سلاح وقف الإنتاج إن طال حقوقهم و عيشهم انتهاك وخرق. على الاتحادات المحلية للنقابات القيام بحملة توعية للعمال والعلامات بخطورة ما يتهدد سلاح الإضراب، و أن تنظم إضرابات عملة تلو الإضرابات العامة بأماكن العمل و بالشوارع حتى تسحب الدولة مشروع تقنين الإضراب. متضمن

كلميم: الإضراب وحده أجبر رب عمل مقلع «الشكراني» على تحقيق مطالب العمال لكن حقهم في الإضراب مهدد كباقي عمال و عاملات المغرب

18 أبريل، 2015 لم يمر على انطلاق اعتصام عمال مقلع الشكراني يومين أمام مقر عملهم (المقلع)، حتى هرعزت إدارة الشركة تطلب عقد الحوار لنقاش مختلف مطالب العمال. بداية، لم يستسغ رب العمل إضراب عماله، حيث عبر وفق ما جاء على لسان العمال "لن ألبني مطالبكم ولو اعصمتهم مئة عام". إن وقف العمال سير الإنتاج، أوقف استمرار حصول الباطرون على الأموال، فأجبره على أخذ مطالب العمال بجدة أكبر حيث سارع يوم 16 أبريل من العام 2015، طلبا للحوار وأخبر العمال أن كل شيء سيكون على ما يرام مستقبلا. جرى الحوار بقيادة نقابي بحضور مفتش الشغل وقائد الجماعة وممثلي الإتحاد المحلي للكونفدرالية للشغل وممثلي نقابة عمال المقلع و رب العمل. حيث جاء في محضر الاتفاق الموقع من طرف كافة الحاضرين على أن الباطرون سيسوي كافة مطالب العمال فيما يخص أداء ما بذمته من واجبات التغطية الصحية لفائدة الضمان الاجتماعي، و تلبية الأجور في وقتها، و تسوية وضعية أربعة عمال لدى الضمان الاجتماعي لسنة 2012 و خمس أشهر عن سنة 2013 و تصريح بأداء الأجراء لدى الضمان الاجتماعي. أكد أن الباطرون التزم شفها في العديد من المرات السابقة، بتلبية مطالب العمال. لكنه لم ينفذ التزاماته تلك قط. يعي العمال هذا جيدا. لهذا أصروا أن يكون ما اتفقوا عليه في محضر مكتوب يدون عليه كل الأطراف الحاضرة. يعي العمال جيدا أن إضرابهم هو ما أجبر رب العمل على توقيع المحضر والالتزام بتحقيق مطالبهم، لكنهم أيضا يعرفون أن بيدهم سلاح جبار ألا وهو الإضراب. لقد قالوا جماعة إذا لم ينفذ وعوده سننظم إضرابا عن العمل و سنعتصم بمقر عملنا حتى نحقق مطالبنا المشروعة لكن للأسف ما لا يعلمه رفاقنا العمال هو أن الدولة والبيروقراطية (الحاكم الفعلي) يصعد إعداد قانون يصعب على العمال تنظيم الإضراب و سيجردهم من سلاح وقف الإنتاج إن طال حقوقهم و عيشهم انتهاك وخرق. على الاتحادات المحلية للنقابات القيام بحملة توعية للعمال والعلامات بخطورة ما يتهدد سلاح الإضراب، و أن تنظم إضرابات عملة تلو الإضرابات العامة بأماكن العمل و بالشوارع حتى تسحب الدولة مشروع تقنين الإضراب. متضمن



عمال مصانع التجميد بوجدور

بؤس اجتماعي وتخلف سياسي

بوجدور مدينة ساحلية في عمق الصحراء يتمحور اقتصادها إضافة إلى تربية الماشية على الصيد البحري، الذي يقتصر على تزويد مصانع التصبير في المناطق الأخرى (خاصة مدينة المرسى بالعيون) بالثروات البحرية.

يستدعي ذلك الحفاظ على الأسماك وحمايتها من التعفن، لذلك تضم مدينة بوجدور مجموعة من المصانع (وحدات التجميد) التي تجمد الماء لصنع «الثلج» الذي يحفظ فيه السمك.

تعد هذه المصانع نشاطا فرعيا ملحقا بالنشاط الرئيسي أي «الصيد البحري» وصناعة التصبير، لذلك يتأثر بشكل كبير بفترات الازدهار والانحسار الذي يعرفه الصيد البحري، وهو ما يشكل مصدر استغلال كثيف للعمال في فترات الذروة.

يستفيد بطرونا بوجدور كغيرها من مدن الصحراء من امتيازات ضريبية كبيرة عبارة عن تنازلات الدولة للقطاع الخاص الذي يستثمر في «تسمية الصحراء». لكن الحقيقة أن الصحراء هي مشتل لرؤوس الأموال التي تتخرط في طريق التراكم البدائي وتبحث عن دعائم الانطلاق، إنها تنمية لرأس المال وتضخيم لأرباحه وليس تنمية اجتماعية واقتصادية يستفيد منها كادحو الصحراء.

لا يعنى رجال الأعمال المستثمرين في الصحراء من الضرائب فقط بل أيضا من تطبيق الأجزاء المتعلقة بحقوق العمال في «مدونة الشغل»، إن الصحراء جنة ضريبية ومناطق حرة مفتوحة أما رأس المال مصانع التجميد بوجدور تضم بوجدور خمسة مصانع لصنع الجليد، وتعرف هذه المصانع كل أشكال الاستغلال للطبقة العاملة من أجور بؤس وحرمان من الحقوق الاجتماعية.. الخ

1. عقود العمل:

يستغل العمال داخل هذه المصانع بدون التوقيع على عقود عمل، وإنما باتفاق ضمني وعرفي وشفوي بين الإدارة والأجير الذي يبدأ العمل داخل المصنع.

يستغل العمال في فترات الذروة على أسبوع حتى 10 أيام، ولا يجد العمال أمام هذا التأخير سوى الانتظار والاستعانة بخدمات البقالة وفي الحدود القصوى الاحتجاج الكلامي أو بالأحرى استعطاء الإدارة لتعجيل أداء الأجر، ويخرف الباطرونا هنا كل البنود حول أداء الأجر المنصوص عليها في قانون الشغل: المادة 363 من مدونة الشغل: «يجب أداء الأجر للعمال على الأقل مرتين في الشهر، تفصل بينهما مدة أقصاها ستة عشر يوما، كما يجب أن يردى للمستخدمين أجرهم مرة في الشهر على الأقل».

تسلم الأجرة مباشرة من الإدارة دون منح العامل «بطاقة الأداء» أو أي وثيقة أخرى تثبت علاقة العمل بهذه الشركات. ويعتقد العمال أن الأجر الذي يتقاضون لا يتناسب مع حجم الخدمات والسلع التي يقدمونها للشركة ومالكها.

مثال: يبلغ ناتج شهر من شهر 2015 لإحدى هذه الشركات 240 ألف درهم ينقسم إلى: أجر العمال: 22 ألف و700 درهم، ولا تشكل إلا نسبة 9.45% من هذا الناتج أرباح الشركة: 198 ألف و300 درهم أي ما يناهز 82% من هذا الناتج.

نفقات المواد الأولية وبنفقات أخرى: 19 ألف درهم هذه الأرقام لا تدخل اهتلاك الآلات وأنبية المصانع في الحساب، لكنها تظهر مدى الحيف الذي يلحق العمال.

2. الأجر:

رغم هذا الواقع الذي يظهر حجم التفاوت الصارخ في توزيع القيمة المضافة بين الأجر والأرباح، أي بين العمال والرأسمالي، إلا أن هذا الأخير يعمل دائما من أجل زيادة هذا التفاوت وبالتالي تقليص نصيب العمال من هذا الناتج، أخذوا بعين الاعتبار أن هذا الأخير هو

ناتج كدح وعرق العمال وليس رأس المال أو الباطرون.

إن أصل ربح الباطرون هو فائض القيمة أي مجموع العمل المجاني وغير المؤدى عنه الذي يستولي عليه رب العمل، ويسعى أرباب شركات التجميد بوجدور إلى تعظيم هذا الفائض غير المؤدى عنه على حساب القسم المؤدى عنه من خلال هذه الأساليب:

* عدم تطبيق ما تنص عليه مدونة الشغل من حد أدنى للأجر * تجاوز الحد الأقصى القانوني لساعات العمل الذي تنص عليه مدونة الشغل، وعدم تطبيق البنود التي تنص على تعويضات الساعات الإضافية والعمل الليلي:

يستغل العمال يوميا ما بين 12 ساعة إلى 14 ساعة، ويعملون بالتناوب، حيث يقضي عمال النهار 10 ساعات، بينما يستغل عمال الليل 14 ساعة، تلجأ الإدارة أحيانا إلى تمديد العمل خارج وقته في حالة تأخر عمال الوردية الموالية أو عطب إحدى الآلات.

إن الرأسمالي الذي يسعى إلى اعتصار أكبر قدر ممكن من الأرباح لا يريد أن تبقى ألاته غير مستغلة، لأن ذلك يعني اهتلاكها دون أن تؤدي دورها في امتصاص قوة عمل العامل، لذلك يفرض على العمال الاشتغال بالتناوب ليل نهار.

إن أي تمديد خارج عدد الساعات القانونية يعتبر ربحا إضافيا للباطرون واستغلالا بدون مقابل للعمال.

* تكليف العمال بأداء مختلف المهام التي لا تدخل ضمن دائرة اختصاصهم؛ لذلك ليس غريبا أن نجد في مصانع بوجدور محاسبا يقوم بأعمال كسج مكتب الإدارة وبرمجة الحاسوب وملت الشاحنات بالجليد، بينما مراقب آلات التجميد مثلا يقوم بجميع المهام الأخرى: كهربائي ورسا وصلاص عجلات العربات وصيانة الآلات وإصلاحها وتنظيف مرافق المعمل.

إنها مهام يقدمها هؤلاء العمال للباطرون دون أجر، فلننظر أن صيانة الآلات وإصلاح الأعطاب للكهربائية والتنظيف تفرض على الباطرون توظيف عمال للقيام بها، فإن نسبة 82% التي تشكلها الأرباح ستقتلص

إعانات الدولة لتخفيض قيمة قوة العمل

كغيرها من مناطق الصحراء يستفيد سكان المدينة من الإعانات العينية (الزبون) وهي عبارة عن مواد الاستهلاك الأساسية (دقيق، زيت، سكر، شاي.. الخ). وبما أن قيمة قوة

العمل (اليد العاملة) تحدد بقيمة مواد الاستهلاك التي تساهم في تجديده هذه القوة وإبقائها على قيد الحياة لتكون قابلة للاستغلال، فإن هذه الإعانات التي تقدمها الدولة تساهم في تخفيض قيمة اليد العاملة وبالتالي الأجر.

تشكل هذه الإعانات تكملة غير مباشرة للأجر، وبالتالي فإن المستفيد الحقيقي من هذه الإعانات ليس سكان الصحراء كما تصور ذلك دعاية الدولة الشوفينية، وإنما رأس المال والقطاع الخاص من خلال تخفيض الأجر التي لا تصرف بشكل كامل على شراء مواد الاستهلاك الأساسية، إن رأس المال هو مجرد طفيلي يمتص المالية العمومية وعرق كدح العمال، ويبيكي صواخا هل من مزيد.

لا يستفيد العمال القادمين من المناطق الشمالية لا يستفيدون من هذه الإعانات إلا أن أجورهم هي نفسها أجور المستفيدين منها، ويساهم ذلك في خلق تمايزات في الصف العمالي ويضع عراقيل أمام وحدته.

عوامل أخرى تخفف الأجر يساهم انخفاض أثمان كراء المنازل في تخفيض قيمة قوة العمل وبالتالي أجور العمال، فمن الممكن كترأة غرفة بـ 300 درهم شهريا، لكن هذه الأثمان المنخفضة لا تعني سكا صحيا وملائما.

كما يساهم أيضا مستوى الاستهلاك الغذائي المفروض على العمال في هذا التخفيض: لا تتجاوز مرات تناول اللحم الأحمر 3 مرات في الشهر، بينما الدجاج الرخيص الثمن يتناولها العمال بشكل يومي إن لم يكن مرتين في اليوم، أما الفواكه فنادرا ما تزين بها مائدة العامل.

وهذا لا يعني أن العامل يدخر شيئا من أجره البئيس، فأغلب العمال يضطرون إلى اللجوء للاقتراض لدى أصحاب الحوانيت في انتظار الإفراج عن الأجر. إن الأجر لا تمنح العامل شيئا باستثناء إمكانية البقاء على قيد الحياة كي يكون صالحا للاستغلال.

قانون الاستغلال البرجوازي لا يعنى رجال الأعمال من الضرائب فقط بل أيضا من تطبيق القانون:

- لا صلحة طبية بالشركات، رغم أن طبيعة العمل وشدة البرودة تسبب أمراض كثيرة للعمال (الأم الظهر والمفاصل)، إضافة إلى ما تسببه الضوضاء وضجيج الآلات المستمر ليل نهار من إنهاك للأعصاب وصداغ شبه دائم في

الرأس للعمال. - عدم التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- مفتش الشغل لا يقوم بالأدوار التي منحها له قانون الشغل، ففي إحدى هذه الشركات لم يكلف مفتش الشغل نفسه للقيام بزيارة إلا مرة واحدة في الفترة بين 2010 و2015 مع إنجاز محضر انتهى لا محالة إلى سلة المهملات. (المواد 530 حتى 545 من مدونة الشغل حول دور مفتش الشغل).

غياب النقابة أغلب العمال أميون باستثناء التقنيين الذين يملكون شهادات البكالوريا والتأهيل المهني، ويساهم ذلك في إبقاء وعي العمال في مستويات منخفضة بشكل كارثي.

في مدينة بوجدور ليس هناك نقابة إلا في الوظيفة العمومية والقطاعات شبه العمومية، بينما يبقى عمال القطاع الخاص منزوعي السلاح.

نموذج الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

يظهر هذا واضحا في البيانات «النادرة جدا» التي تصدرها النقابات في بوجدور، مثل البيان الصادر عن الاجتماع الدوري للاتحاد المحلي 03 أبريل 2015 والذي يغيب عنه أي ذكر لعمال القطاع الخاص وخصوصا عمال وحدات التجميد بينما ركز على الوظيفة العمومية (التعليم والصحة والبلديات: «التضيق على حرية العمل النقابي في قطاعات الصحة والتعليم والجماعات المحلية» والتدبير بسياسة «الكيل بمكيالين في التعامل مع ممثلي الشغيلة التعليمية.. والتضيق غير المسبوق على الحريات النقابية. استفسار رجال ونساء التعليم..».

أقصى ما يقوم به عمال وحدات التجميد في حالة تأخير الأجر مثلا هو الانتظار، أو الاحتجاج الفردي والكلامي الذي لا يتعدى استجداء الإدارة.

كل عمال شركات التجميد لا تجربة لهم بالإضرابات ولا بأي احتجاج عمالي، والعمال يخافون حتى من ذكر النقابة تحت تهديد الطرد.

وهناك حادثة دلت دلالة مهمة سجلت في إحدى هذه الشركات؛ فائتاء قدوم مفتش الشغل لزيارة المصنع هرب العمال من مقابلته خوفا من أن يكون جاسوسا أرسلته الإدارة ليجس نبض العمال ويقيس استيائهم، وقد

هرب العمال خوفا من الطرد. وعي سياسي متدن العمال المشتغلون بهذه الشركات لا انتماء حزبي أو جمعي لديهم، وأغلبهم لا يطالع الجرائد ويستقي آراءه السياسية الأولية من إعلام الدولة وأجهزتها.

وتجلى التخلف السياسي المريع لهؤلاء العمال أثناء حراك 20 فبراير التي لقيت عداء صريحا من طرفهم وقد صوتوا بنعم للدستور الاستبداد في يوليو 2011.

وفي جانب آخر تغلب النعرة القبلية على الوعي الطبقي لدى العمال، وهي نعرة يزكيتها الاستبداد بثت الفرقة وسموم الحقد الشوفيني بين السكان الأصليين والقادمين من الأقاليم الداخلية، وبين أبناء «المخيم» وأبناء الصحراء.

دور اليسار المكافح

يغيب التأطير السياسي بشكل كلي في الصحراء، فالاستبداد يربد الصحراء منطقة منزوعة السلاح السياسي، لذلك فإن حتى الأحزاب الليبرالية تستنكف عن التدخل سياسيا في هذه المنطقة، في حين كرس الاستبداد دور أعيان القبائل في تأطير السكان المقسمون إلى غيوتوات قبلية متصارعة في مناسبات انتخابية أو في صراعات الأعيان والتوازنات المحلية.

يقمع الاستبداد كل صوت يخالف منظور ضبطه لهذه المنطقة، ما يجعل العمال فريسة دعابته «الوحدوية» أو فريسة «مستنقع» الاحتراب القبلي والشوفيني.

إن مهمة عظمى مطروحة على عاتق اليسار المكافح والمناضل في التدخل لتأطير العمال سياسيا ونقابيا، من خلال التشهير بأوضاع الاستغلال الاقتصادي والتخيل السياسي التي يربعاها النظام بالمنطقة.

نعم إنهم عمال متخلفون سياسيا وعديمو التجربة النقابية، لكنهم يتحكمون في مفصل الإنتاج الرأسمالي، لا يأتي الوعي الطبقي من فراغ، بل يحتاج إلى مجهودات حثيثة وصبر لا بكل العمال.. وهي مهمة نستطيع القيام بها، بل نحن نقوم بها.

نعم إنهم عمال متخلفون سياسيا وعديمو التجربة النقابية، لكنهم يتحكمون في مفصل الإنتاج الرأسمالي، لا يأتي الوعي الطبقي من فراغ، بل يحتاج إلى مجهودات حثيثة وصبر لا بكل العمال.. وهي مهمة نستطيع القيام بها، بل نحن نقوم بها.

ممارسة العمل النقابي بالسمارة حال عمال شركة السلام أوبركا

بالورش، كما التزمت إدارة الشركة بالتصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن الفترة التي قضوها في الورش. النضال ضامن المكاسب إن الضغط العمالي والتضامن الميداني هو الذي فرض على الشركة تقديم هذه التنازلات، وليست التفاوض والتعويل على حسن نية رب العمل وحياد جهاز الدولة. يعتبر عمال البناء أكثر شرائح الطبقة العاملة تخلفا من الناحية النقابية والسياسية، وي طرح ذلك مهامها متعاظمة على النقابيين الكفاحيين واليساريين وتواجدا يوميا إلى جانبهم من أجل دفعهم للانخراط في النقابات وحفز التضامن العمالي معهم من طرف باقي القطاعات المنظمة نقابيا.

هذه الوقفات تضامن الإطارات الحقوقية بالمدينة (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمركز المغربي لحقوق الإنسان). وبعد ذلك خاض عمال شركة السلام أوبركا بدعوة من الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل بالسمارة اعتصاما أمام مستودع الشركة يومي 17 و18 يونيو مطالبين بعودة رفاقهم المطوبين. إثر ذلك عقدت جلسة تفاوضية يوم 18 يونيو 2014 بمقر المندوبية الإقليمية للشغل بطانطان بحضور المندوب الإقليمي للشغل وعضوي المكتب المحلي للاتحاد المغربي للشغل وأعضاء المكتب النقابي لعمال الشركة والمدير العام لشركة سلام أوبركا. تمخض التفاوض عن التزام إدارة شركة سلام أوبركا بأداء ما تبقى من الأجور والتعويض عن العطل ولأعياد الدينونة والوطنية لجميع الأجراء العاملين

العمالية: المطالب تنتزع بالنضال والوحدة العمالية. تأسس المكتب النقابي أدى هذا الانتصار الصغير والجزئي إلى اندفاع العمال أكثر في طريق النضال، وأسسا مكتباً نقابيا يضم سبعة أعضاء. رفضت السلطات المحلية تسلم ملف التأسيس القانوني بمبرر تافه: إن مقر الشركة موجود بطانطان وعليه فالنقابة يجب أن تكون بطانطان!! قام المكتب المحلي بمراسلة مفتش الشغل بطانطان عدة مرات لكن تلك المراسلات لم يكن لها نفس مفعول النضال والإضراب. تشجعت الشركة من موقف السلطة الراض لتأسيس النقابة فقامت بطرد أربعة عمال، قامت الشركة بتعويضهم بعمال آخرين. وكما في المرة الأولى تضامن العمال مع رفاقهم المطرودين، وخاضوا سلسلة من الوقفات اليومية (12 و13 و14 يونيو 2014) أمام مستودع الشركة بمدخل المدينة، وقد استنارت

فانح ماى. تضامن العمال المقموعين والمفروض عليهم العمل الإلزامي في العيد العالمي للطبقة العاملة، وهو تضامن أثر في عمال الشركة ودفعهم إلى البحث عن سبل الالتحاق بالنقابة لأدائها الأداة الوحيدة التي يمكن أن تناضل وتدافع عن حقوقهم. التحق لعمال الشركة بالاتحاد المغربي للشغل الذي استقبلهم في مقره، وشرع في نقاش مطالبهم وطرق النضال لانتزاعها. لكن الشركة لم تقف مكتوفة الأيدي، فما أن علمت بالتحاق العمال بالنقابة حتى قامت بطرد أربعة من العمال المبادرين والناشطين في محاولة منه لردع العمال وإجهاض تأسيس النقابة في مهدها الطرد يصيب إرادة النضال بدل أن يخاف العمال من طرد رفاقهم أعلنوا الإضراب حتى إرجاع المطرودين، وهو ما تحقق في النهاية.. ووصل العمال بتجربتهم الأولية والسيطة إلى حقيقة قديمة قدم الحركة

العمومية لتهيئة المدارات الحضرية. يتعلق الأمر هنا بعمال صفقة تهيئة الشارع الرئيسي لمدينة السمارة وهي مشروع ممول من طرف عمالة الإقليم ووكالة الجنوب. يعاني عمال الشركة من فرط الاستغلال شأنهم شأن عمال كل البلد لكن مع اختلاف في الحدة؛ الحرمان من التصريح في صندوق الضمان الاجتماعي والاستفادة من العطلة السنوية والتعويض عن الأعياد الدينية والوطنية إضافة إلى هزلة الأجور التي يطالب العمال بالرفع منها. الحرمان من الحق النقابي كانت البداية يمنع العمال التابعين لشركة السلام أوبركا من الالتحاق بموكب فاتح ماي سنة 2014 وحرمانهم من الالتحاق برفاقهم في باقي القطاعات، وقد هددتهم الشركة بالطردهن إن توقفوا عن العمل والمشاركة في تظاهرة

تعد الصحراء مجالا نموذجيا للتراكم البدائي لرأس المال، هذا الأخير الذي يتغذى من نهب الموارد الطبيعية والصفقات العمومية والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى الاستغلال المفرط لليد العاملة الذي يزيكه غياب تطبيق أدنى مقتضيات الحقوق العمالية المصرح بها في قانون الشغل. الحق النقابي منفي من مدن الصحراء كما هو منفي كل حق في التعبير والاحتجاج بمبررات الخصوصية السياسية للمنطقة ودواعي الإجماع الوطني لمحاربة أعداء الوحدة الترابية. إجماع وطني في صالح الباطرونا المترفة والمنتمخة جيوبها، لكنه ضد مصالح العمال وقوتهم اليومي وحقوقهم النقابية والسياسية. تشغل شركة السلام أوبركا للبناء العشرات من العمال، وتسفيد من الصفقات

إضراب عمال مقلع شركة الشكراني بإقليم كلميم، والدولة تتفرج على حقوقهم المنتهكة:



الدولة 60 يوما لأصحاب المقالع لتصحيح الاختلالات، ولم تشر ولو إشارة بسيطة لما يعانيه العمال من استغلال وعدم احترام لقانون الشغل. لا يهتم الدولة حصول العمال على حقوقهم. لم يبق للعمال غير خيار الإضراب. إن الإضراب هو الكفيل بوقف جبروت أرباب العمل وهو ما يدفعهم لتوفير حقوق تضمن العيش الكريم. لكي يحقق الإضراب نتاجه علينا أن نقدم التضامن لإخوتنا، وحده التضامن سيدفع أرباب العمل لوضع ألف حساب لقوة العمال لتحقيقه متضمن

يتملص من أداء كل التزاماته نحو صندوق الضمان الاجتماعي و أيضا أداء كل غرامات التأخير. لا شيء يجبر الباطرون على احترام حقوق العامل غير الإضراب، فرغم كل المراسلات والبيانات، لا إدارة الضمان الاجتماعي ولا مسؤولي الدولة المحليين أرادوا الوقوف إلى جانب العمال. وكمثال على ذلك لقد قررت سابقا اللجنة الإقليمية المكلفة بتدبير شؤون المقالع بإقليم كلميم توقيف عددا من المقالع ومن ضمنها مقلع الشكراني، بسبب خروقات عديدة (13 خرق). منحت

16 أبريل، 2015 تشهد جماعة أباينو الواقعة بإقليم كلميم إضرابا مرفوقا باعتصام لـ25 عاملا ينتمون للكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام مقلع للحجارة، منذ 14 أبريل من العام 2015. المقلع تابع لشركة «الشكراني». يحتج العمال على عدم أداء الباطرون ما بذمته لفائدتهم والتجاوزات التي تطل مدونة الشغل، حيث للشغيلة مطالب من قبيل: -احترام قانون دورية الأجور والتصريح المنتظم للعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - تمتع العمال بحقوقهم في التغطية الصحية والتأمين عن مخاطر المهنية وحوادث الشغل - توفير بدل العمل للعمال وإحداث لجنة حفظ الصحة والسلامة. لقد اضطر العمال للإضراب عن العمل لأنه لم يبق لهم من حل غيره. فالباطرون حسب المسؤول الكونفدرالي

كلميم: وقفة تضامنية مع حراس الآبار، الحاجة إلى مزيد من التضامن:

القطاعات الأخرى بالمدينة التي لا زالت تناضل على نفس المشاكل خاصة قطاع النظافة. يوجد بالمدينة جسم عريض من المناضلين النقابيين المحسوبين على التوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل، ومن ضمنه مكتب نقابي مستخدم في بديهات العمل النقابي أن يجسد هذا التوجه والاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل واجباته التضامنية والنضالية مع هذا القسم من عمال المدينة المحرومين من حقوقهم والمقموعين على الاتحاد المحلي الكونفدرالي الدعوة إلى القطاعات بالمدينة لدراسة أشكال التضامن العمالية والشعبية مع معركة حراس الآبار. النصر للعمال متضمنة



18 أبريل، 2015 مازال معتصم بعض حراس الآبار التابعين للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح لشرب مستمرا، والذي بدأ منذ 6 أبريل 2015 لأجل حقوقهم المشروعة. عمال عزل إلا من فناعاتهم ولاقطة مضمونها مطالبهم العادلة وصمودهم الذي استفز رؤسائهم ليقوموا بتعنيفهم مما أدى إلى إصابة عاملين، فكان لا بد من مساندتهم في معرفتهم حيث تم تجسيد وقفة تضامنية يوم 2015/04/16 دامت نصف ساعة تقريبا أمام مقر اعتصامهم بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. لم يتجاوز عدد الحضور 40 شخصا يمثلون الإطارات (حركة معطلي كلميم، وتيار المناضلة، ومناضل من الجامعة



«الحوار الاجتماعي» وتسوية النزاعات الجماعية وسيلة لإدامة استغلال العمال تجربة نقابة عمالة قطاع النظافة بكلميم

النقابة أداة للنضال والتنظيم الصف العمالي لمواجهة تعديت أرباب العمل على حقوق الشغيلة، وأهم وسيلة للنضال عند العمال هي الإضراب أي التوقف عن العمل قصد إلحاق الضرر بمصالح الباطرونا للضغط عليهم وإجبارهم على الاستجابة لمطالب العمال. ينبع هذا النضال من استحالة التوفيق بين العمال والباطرونا، ويسعى هؤلاء الأخيرون إلى جر العمال وممثليهم النقابيين إلى سلوك طريق الحوار وفك النزاعات «بشكل سلمي» بعيدا عن طرق النضال والاحتجاج، رغم أن البرجوازية تلجأ دائما عند انسداد هذا الطريق إلى العنف (القمع البوليسي والاعتقال). ليس التفاوض غاية في حد ذاته بل وسيلة تفرضها ضرورات النضال وموازين القوى، فالتفاوض بين العمال والبرجوازية هو تفاوض بين أعداء يتحاربون، وليس بين شركاء يخدمون نفس المصلحة.

فرضت مدونة الشغل بالمغرب سلوك طريق المصالحة والتحكيم لفص نزاعات الشغل، وأفردت المواد 548 إلى 585 من لهذا القصد في باب تحت عنوان «تسوية نزاعات الشغل الجماعية».

غرض مدونة الشغل هنا هو نزع أي إمكانية لشن الإضرابات والحفاظ بالتالي على استمرار دوران عجلة الإنتاج وتدفق الأرباح إلى جيوب الرأسماليين، دون أن يعين ذلك تحقيق النزير اليسير من مطالب العمال التي تقرها مدونة الشغل أو يتم التوصل إلى إقرارها من خلال مفاوضات التسوية. عمال قطاع النظافة بكلميم.. سنوات من الخداع البرجوازي انخرطت نقابة مستخدمي عمال شركة النظافة بكلميم المنضوية تحت إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مسلسل التفاوض مع شركة النظافة التابعة لمجموعة شركات سوترديما جيوبرو البيئية، واستمر هذا المسلسل منذ سنة 2011 مجمدا طاقة

النضال العمالي في قطاع النظافة بكلميم. دائما ما يلجا مدير شركة النظافة إلى طلب الحوار كلما أعلن العمال نيتهم على النضال أو قرروا خوض إضراب، ودائما ما تستجيب النقابة لطلب الحوار، وتتمكن بذلك الشركة من نزع فتيل الإضراب مقابل وعود بالاستجابة للمطالب، وسرعان ما يعود العمال تحت تمص الشركة إلى إعلان الإضراب من جديد وتعود الشركة إلى نفس اللعبة ويستمر الخداع منذ 2011 حتى 2015.

على المسؤولين النقابيين تغيير أفكار و نظرة العمال فيما يخص علاقاتهم بمشغلهم، فرب العمل يطمح إلى نقابة لا تحرك الساكن في حين أن الواجب هو خوض النضال. فبالنضال وحده تتحقق المطالب. كما لا يجب أن تتضمن مراسلات نقابة العمال والاتحاد الكونفدرالي المحلي لكدش، نغمة الحرض على مصلحة كل الأطراف والرغبة في تجنب الاحتقان والتوتر بل مصلحة العمال فقط فلهذا وجدت النقابات. امتد مسلسل الحوار الخادع هذا على مرحلتين، الأولى كانت الشركة هي الطرف المشغل والمرحلة الثانية بعد فسخ عقد التدبير المفوض فأصبحت الجماعة الحضرية هي التي تدبر قطاع النظافة بشكل مؤقت.

المرحلة الأولى: من 19 يوليوز 2011 حتى 30 أكتوبر 2014

جاء تأسيس نقابة مستخدمي عمال قطاع النظافة في سياق النهوض النضالي الذي عرفته المدينة مع حراك 20 فبراير الذي حفز دينامية تأسيس مكاتب نقابية في قطاعات كانت قليلة التنقيب سابقا. منذ التأسيس انخرطت النقابة في طريق التسوية الجماعية والحوار مع الشركة، وكان أول اجتماع يوم 19 يوليوز 2011 تحت إشراف مندوب الشغل الإقليمي بطانطان بمقر المندوبية جمع بين كدش ومكتب أجراء شركة النظافة ومدير الشركة. جرى التوقيع على

محضر من طرف الأطراف الثلاثة وتضمن الاتفاق على: - تسليم بطاقة الشغل وورقة الأداء في أقرب الآجال. * احترام دورية أداء الأجور كما هو منصوص عليها في القانون. * تم التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن سنة 2009 وسيتم التصريح بالأجور المؤداة عن سنة 2010 وسنة 2011 خلال الستة أشهر المقبلة. * العطلة الصيفية: وضع جدول المغادرة في أقرب الآجال * أما الراحة أيام الأعياد الوطنية والدينية فتبين أنه لا خلاف بشأنها

بعد ثلاث سنوات من التوقيع على هذا المحضر تخللتها نضالات وإضرابات وطرده مؤسسي المكتب النقابي، بعث الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى والي جهة كلميم السمارة وعامل إقليم كلميم مراسلة تتضمن مطالب في نفسها المتفق على تنفيذها في محضر اجتماع نسوية نزاع الشغل بطانطان 19 يوليوز 2011، مصحوبة بمراسلة أخرى إخبارية بشأن تنظيم إضراب مفتوح ابتداء من 23 يناير 2014 بسبب عدم تسوية الأجور.

مباشرة بعد العزم على تنفيذ الإضراب جرت جلسة تفاوضية بين مكتب العمال والاتحاد المحلي ومدير الشركة تحت إشراف مندوب الشغل بطانطان بمقر وكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يوم 28 يناير 2014، جرى الاتفاق على نفس ما تم الاتفاق عليه في اجتماع 19 يوليوز 2011، أي احترام دورية أداء الأجور، تسوية وضعية الأجراء إزاء صندوق الضمان الاجتماعي، العطلة السنوية، والأعياد الوطنية والدينية التي «تتبين أنه لا خلاف بشأنها» في اجتماع 19 يوليوز 2011.

رفضت الشركة الوفاء بالتزاماتها فخاض العمال إضرابا مفتوحا دام أكثر من شهر، مرة أخرى طلبت إدارة الشركة عقد لقاء مع نقابة القطاع وهو ما استجابت له النقابة يوم 06 مارس 2014، تم الاتفاق مرة أخرى على الاستجابة لنفس المطالب التي سبق أن التزمت بها إدارة الشركة في جميع الاجتماعات السابقة بدءا بجماع 19 يوليوز 2011 (تسوية وضعية العمال لدى صندوق

الضمان الاجتماعي عن سنوات 2008 حتى 2011). وتم تعليق الإضراب مقابل التزام مدير الشركة بتنفيذ مضامين المحضر. لم يمض أسبوع على هذا الحوار حتى راسل الاتحاد المحلي الكونفدرالي والي وعامل كلميم يطلب بعقد اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة قصد تسوية نزاع الشغل الجماعي المتعلق بعمال شركة النظافة الذين اضطروا لخوض إضراب مفتوح منذ 13 مارس 2014 بسبب تمص الشركة من تنفيذ محاضر الاتفاق السابقة.

يوم 11 أبريل 2014 وجهت ولاية جهة كلميم السمارة إعدارا إلى مدير الشركة في شأن التوفقات المستمرة للخدمات المرتبطة بقطاع تدبير النفايات الصلبة المفوضة للشركة، تنتقد فيه الولاية عدم احترام الشركة لدفتر التحملات لكن في شقه المتعلق بتدبير نظافة المدينة.

لم يتصم هذا الإعدار أي إشارة للمطالب العمالية في هذه المذكرة، رغم الثقة العمياء لنقابة العمال في والي، وتكرارها صيغة «لنا اليقين أنكم ستبدلون قساري جهدكم كما عهدنا فيكم دوما لإدخال السرور على شغيلة هذا القطاع»، إن والي جزء من جهاز دولة يخدم مصالح الباطرونا والشركات وتعويل العمال على تدخله «الفعلي» هو جري وراء سراب في صحراء.

هذه المناوشات التي صبت دائما في مصلحة الشركة استمرت حتى فسخ عقد التدبير المفوض من طرف الجماعة الحضرية لمدينة كلميم، ففي مذكرة احتجاجية في شهر سبتمبر 2014 موجهة إلى والي وعامل كلميم تكررت نفس المطالب: تأخير أداء الأجور، عدم التصريح بالأجور لدى صندوق الضمان..

المرحلة الثانية من مسلسل الخداع: 30 أكتوبر 2014 حتى الآن

لم تستطع الشركة القضاء على نقابة العمال ولم ينفعها مسلسل الخداع في إنثائهم على شن الإضرابات (كان آخرها إضراب يومي 05 و06 سبتمبر 2014)، اقتنعت الشركة أن إصرار العمال على حقوقهم سيقص من نسبة أرباحها، فقامت بدورها بشن إضراب اقتصادي وعرفت المدينة في الأوساخ والأزبال.

فسخت الجماعة الحضرية عقد التدبير المفوض مع مجموعة شركات سوترديما جيوبرو البيئية بكلميم واعتمدت التصريف المؤقت للقطاع من طرف البلدية في انتظار توقيع صفقة أخرى. اعتمد ممثلو العمال مرة أخرى على وجود نية حسنة لدى رئيس الجماعة الحضرية، متغافلين عن واقع كون هذا الأخير رب عمل آخر لا يقل رغبة في استغلال العمال عن الشركة التي فسخ معها العقد. وقعت نقابة العمال محضر اجتماع مع رئيس الجماعة الحضرية يوم 30 أكتوبر 2014 تضمن اتفاقا على التزام الجماعة بالاستجابة لمطالب العمال المؤجلة منذ 2011 (الضمان الاجتماعي، صرف الزيادة الحكومية، صرف أجور شهر يونيو 2014). يوم 08 ديسمبر 2014 عادت حليلة إلى عاداتها القديمة وتمص رئيس الجماعة الحضرية من التزاماته، وعادت النقابة إلى نهجها المعتاد وطلب التدخلات العاجلة للوالي (ممثل أرباب العمل محليا)، لحل الملفات العالقة وتنفيذ محضر اجتماع 30 أكتوبر 2014!!!

وأمتد مسلسل الخداع طيلة النصف الأول من سنة 2015 وتواترت مذكرات طلب الاجتماع مع رئيس المجلس البلدي/ رب العمل (11 يناير و11 فبراير 2015) تناسلت معه مذكرات استجداء والي جهة كلميم السمارة وعامل إقليم للتدخل «الفعلي» لإجبار المجلس الحضري على الوفاء بالتزامات محضر اجتماع 30 أكتوبر 2014 (مراسلات: 07 يناير و10 أبريل 2015 وهذه الأخيرة كانت مرفقة بوقفة احتجاجية أما مقر الجماعة الحضرية لكلميم).

المطالب تتنزع بالنضال مرت خمس سنوات من التعويل على حسن نية الشركة والجماعة الحضرية/رب العمل، خمس سنوات من التماس تدخلات ممثلي الاستبداد وخادمي رأس المال للمدينة (الوالي والعمال)، دون أن تحقق النزير اليسير من مطالب العمال.

لقد تبين بالملمس أن ما تسميه الدولة «تسوية النزاعات

الجماعية» من خلال مسطرة الصلح والتحكيم هي أحسن وسيلة في يد أرباب العمل والبرجوازيين لمنع العمال ومن الإضراب وضمان استمرار دوران عجلة الإنتاج وتدفق الأرباح. إن المناضل هو من يستخلص دروس تجاربه، وإذا أصر ممثلو العمال داخل النقابة على الاستمرار في نهج نفس الطريق التي ثبت فشلها في تلبية مطالب العمال، فإنهم سيكون شركاء لا محالة- بحسن نية أو بسوءها- في استغلال العمال. يجب القطع مع مسلسل التفاوض الفارغ من كل محتوى نضالي وكفاحي، على النقابة أن تربي العمال على اعتبار الشركة عدوا طبقيا لا يمكن التوافق معه بدل الإصرار على جعله شريكا يمكن الوصول معه إلى اتفاقات يعتمد تنفيذها على حسن نيته.

إن النضال وبالدرجة الأولى الإضراب هو الوسيلة الوحيدة الكفيلة بإجبار أرباب العمل/ الباطرونا على الخضوع، فالباطرون يهزم ولا يقنع. يعتبر قطاع النظافة قطاعا حيويا ويثير أي توقف في العمل استياء شعبي كبيرا، وهو ما يمنح أفضلية ونقطة قوة للعمال والنقابة، إذا أحسنوا التواصل مع الرأي العام وأطلعوه على حقيقة الاستغلال الذي يتعرض له العمال وحجم الأرباح التي «تهربها» الشركات التي تفوز بصفقات التدبير المفوض.

إن الجيش العمالي بالمدينة كبير وفيالقه أقوى من كل فصائل القمع المسلحة التي تملكها الدولة وتسخرها لخدمة أرباب العمل، فيلنضم هذا الجيش العمالي في إضرابات محلية عامة تحمل ملفا مطلبيا شاملا لكل فئات الطبقة العاملة وسنهزم المستغلين وأرباب العمال وكل الطغاة.

من أجل الترسيم والحق في التقاعد والعطل السنوية وأجر يضمن عيشا كريما من أجل الحريات النقابية والحق في الإضراب إلى الأمام



الإضراب العام 29 أكتوبر 2014 بكلميم ورقة أولية للتقييم

يعد الإضراب العام من الأسلحة الثقيلة التي تستعملها البروليتاريا في حربها النظامية ضد مجتمع الاستغلال الرأسمالي ودولة الاضطهاد البوليسي، ولأنه كذلك فهو نادر الحدوث ولا يجب تفهيمه بالدعوات المتكررة التي تفرغه من مضمونه الكفاحي والطبقي. لم يشهد المغرب إضرابا عاما حقيقيا منذ أكثر من ثلاثة عقود وغاب العمل النقابي الكفاحي داخل كبريات النقابات بسبب سيطرة أحزاب غير عمالية على أجهزة النقابات بالمغرب، هو ما جعل الأجيال الجديدة من الملتحقين بالعمل النقابي محرومين من تربية نقابية عمالية طبقية وكفاحية. لهذا السبب الرئيسي فإن أي إضراب عام في هذه الشروط ستعثره نقاط ضعف ونقص تحد من فعاليته ومن قدرته على الضغط على الدولة. لم تصدر الدعوة للإضراب

إلى متراس المستغلين والمقهورين يفرض الحرس الشديد على وحدة الطبقة العاملة وذلك من خلال وحدة أدوات نضالها، وبالخصوص أثناء المحطات الرئيسية لنضالها، فبالأحرى إن كانت هذه المحطة إضرابا عاما. إن هي التعينات الجماهيرية ذات البعد الطبقي والشعبي؟ لم تستفد النقابات من أساليب النضال الجماهيرية والشعبية التي عرفت انتعاشا ملحوظة طيلة عام من الحراك الشعبي سنة 2011. لقد بقيت التعينة للإضراب العام محصورة داخل مقرات النقابات ومدبرة في بياناتها التي لم توزع داخل الأحياء الشعبية لشرح الدواعي الحقيقية للإضراب العام الذي يحاربه إعلام الدولة. لم تكن هناك جموع عامة داخل أماكن العمل ولا تجمعات لنقاش دواعي الإضراب في هذه الأماكن، واقتصرت التجمعات العامة لتعبوية على مقرات النقابات (جمع عام لتجديد مكتب فرع الجامعة الوطنية للتعليم بكلميم يوم الأحد 26 أكتوبر

الشرائح المتقدمة تلك المتخلفة إلى معمعان النضال وتوضع فيه سلطة البرجوازية ودولتها موضع تساؤل. ما شهدته مدينة كلميم بعيد كل البعد عن هذه الصورة للإضراب العام، فما خلا الوقفة التي نظمها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أما مقر نيابة التعليم صباح يوم الإضراب، فقد كان هذا اليوم عبارة عن عطلة غير مؤدى عنها للشغيلة: لا تجمعات خطابية ولا وقات احتجاجية ولا مسيرات ولا حتى نقاشات. وباستثناء مقر كدش بقيت مقرات الفروع النقابية واتحاداتها المحلية مغلقة، بينما المناضلون والمسؤولون النقابيون في بيوتهم أو في المقاهي ينتظرون إعلان أجهزة الدولة لنسب الإضراب، بدل التشمير عن السواعد لضمان رفع هذه النسب وتحقيق مطالب العمال المضربين. تكريس عزلة الشغيلة عن الكادحين

لم يستطع الإضراب العام محليا أن يجر باقي الكادحين والمسحوقين إلى النضال والاحتجاج في يوم الإضراب العام، وكيف يتأتى له ذلك والنقابات لم تستطع حتى أن تلف كل أقسام الطبقة العاملة حول الاحتجاج وتنفيذ الإضراب العام بشكل كفاحي. ليتذكر النقابيون أن انتفاضة يونيو 1981 كانت انتفاضة شعبية فجرها الإضراب العام العمالي الذي دعت إليه نقابة الاتحاد المغربي للشغل. إلى الأمام من أجل إضراب عمالي كفاحي لنقوى نقابياتنا ونخلصها من المعيقات غير الديمقراطية التي تكبح بروز ممارسة نقابية كفاحية لنحفز عمال وشغيلة كل القطاعات للانخراط في النقابات، فالسبب الرئيسي لواقع حال النقابات الحالي هو ضعف نسبة التنقيب وسلبية القاعدة العمالية المتواجدة داخل النقابات.

الإضراب العام بكلميم شهادة عامل شارك في الإضراب

تحية نضالية وعمالية العمل النقابي بكلميم مشلول، توجد قطاعات عمالية منظمة بشكل لا بأس به داخل عدة قطاعات تعرف فيها الطبقة العاملة استغلال قبيحا لا مثيل له، (قطاع المقالع، عمال النظافة، الحراس وعمال الطبخ بالمؤسسات التعليمية)، وتساهم أمية العمال وجهلهم للكتابة والقراءة وفقرهم الشديد في تشديد هذا الاستغلال. نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هي التي تضم هؤلاء تحت رايتها، أما الاتحاد المغربي للشغل والفيدرالية الديمقراطية للشغل فقد كانت مقراتها مغلقة ولم تقم بأي تحرك احتجاجي يوم 29 أكتوبر 2014. أولاً: نبداً بأجواء مقر كدش مع العاشرة صباحاً حضر عدد من عمال القطاعات المذكورة

بشكل منظم خصوصا عمال المقالع، وعمال النظافة والحراس والطباخين، و تجاوز عدد النساء العاملات 20 عاملة، امتلاً المقر عن آخره، وصعد آخرون للسطح. أصدر الفرع المحلي بيانا بالمناسبة ووزعه علينا وجمعوا أدواتهم (لافتات ومكبر الصوت...) وانتقلوا إلى أبواب مقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ونظموا وقفة هناك. عدنا إلى مقر كدش الذي ظل مفتوحاً، عمال المقالع مجتمعون في قاعة، وعمال النظافة المحسوبون على شركة نظافة المدينة فوق السطح، يسجلون أسماء كل من حضر وشارك في الإضراب، بلغوا أكثر من 40 عامل، لكن الملاحظ على هؤلاء أن أكثرهم شباب، غادر كبار السن المقر مع الساعة الحادية



عشر تقريبا. أما عمال المقالع الذين يندردون من القرى القريبة من المقالع ويتواصلون فيما بينهم باللغة الأمازيغية، فيظهر أنهم أكثر انضباطا ربما بسبب ملابحة مطالبهم، ويتضمن ملفهم المطليبي الضمان الاجتماعي ومستحقات عدة سنوات والترسيم وإعادة بعض المطرودين من صفوفهم. ظلوا بالمقر وحضروا الشاي وانتظروا عودة الكاتب العام للاتحاد المحلي الذي يحترمه العمال ويتقنون فيه، حضر هذا الأخير في الساعة الواحدة 13:00 تقريبا تناول الكلمة وخاطبهم قائلاً: أشكركم على إنجاح الإضراب، وإنشاء الله سيكون الخير. وإن صاحب المقلع تم حرمانه من الصفقات العمومية، وأنا نسبعت رسالة لمفتشية الشغل لكن ليس هناك مفتشين كثر وسنرسل رسائل إلى هنا وهناك... استمعوا

شعاراتها على النائب الإقليمي وبسبب أجواء الإضراب العام الوطني ويوم الأربعاء صباحاً أثارت انتباه المارة والانتفاف حولها. أما نسبة نجاح الإضراب العام بالمدينة كان في القطاع العام وشبه العام متفاوتا، التعليم كان 80 في المائة، العدل 50 في المائة، الصحة كان ضعيفا، الجماعات المحلية كان كذلك بنسبة ضعيفة جدا من أصل 200 عامل أضرب أقل من 20 عامل، الأبنك أضربت باستثناء بنك واحد، أما الصيدليات فلم يضرب عملها رغم أنهم محسوبون على جمعية مهنية حرة. الإضراب الشعبي بالمدينة في غياب تعبئة شاملة وتحضيرات جدية ومسؤولة من طرف المناضلين النقابيين كيف سيكون الإقبال الشعبي؟ كانت الأجواء عادية: سيارات

النقل كانت نشيطة بجمع أنواعها نقل الركاب ونقل البضائع (السيارات الحمراء والهوندات) التجار والحرفيين لم يغلقوا محلاتهم، الشيء الذي أثار انتباه الناس هو العودة الجماعية للتلاميذ والتلميذات في صباح يوم الأربعاء هذا أمر غير عادي ويطرح سؤال «علاش ما قربتو؟»

الحاجة إلى إضراب عام حقيقي إن حجم الأهل التي يعيشها العمال المطحونون بالاستغلال اليومي، تفرض شن إضراب عام حقيقي تشارك فيها كل الطبقة العاملة الصناعية منها والمشتغلون بالقطاعات الأخرى إضافة إلى كافة المصطهدين والمسحوقين.

شهادة معطلة مشاركة في الإضراب العام بكلميم



ما موقع المعطلين؟ غاب المعطلون وحركاتهم عن هذا الإضراب رغم أنهم يشكلون جزءاً من الطبقة العاملة كونهم الجيش الاحتياطي الذي تستعمله الدولة وظيفته الباطرنا للضغط على أجور وحقوق العمال المشتغلين، ورغم أن المعطلين ينالهم ما ينال العمال من هجمات على قوتهم اليومي ومن قمع شرس ضد تحركاتهم النضالية فمن واجب النقابات العمالية الدفاع عن مطالب المعطلين سواء بالتشغيل أو حق التنظيم ودعم نضالهم ضد دولة الأغنياء.

لا يمكن الحديث عن نضال عمالي معزول عن العمل.. فلنفتح طريق وحدة كل الكادحين المشتغلين منهم والمحرومين من العمل، ولنا تجربة سابقة في التخليد المشترك لفاتح ماي سنة 2011 إبان حراك 20 فبراير.

من مدينة كلميم وبوبو كارن وتغيجت. يوم إضراب كأنه يوم عمل يوم الإضراب العام كانت كل مقرات النقابات مغلقة، باستثناء مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التي تتميز بقطاعات عمالية مكافحة بالقطاع الخاص (عمال النظافة، عمال المقالع، حراس وعاملات الطبخ والتنظيف بالمؤسسات التعليمية..).

مر 29 من أكتوبر كيوم عطلة أو بالأحرى كثيره من الأيام الأخرى، ويظهر هذا مدى إهمال الواجب النقابي، فقد أظهر هذا اليوم عن مدى العطب الذي تعانيه الأداة النضالية العمالية، النقابات.

فوق اقتصر فقط على المراكز، بينما انخرطت الفروع النقابية في التعبئة للإضراب العام وتنفيذه بشكل انفرادي موروث عن عقود من التشرذم النقابي بالمدينة. يبقى هذا المهرجان الخطابي أيضاً هو النشاط الوحيد الذي تم على مستوى التعبئة الجماهيرية للإضراب العام بالمدينة في ظل غياب أي تعبئة ميدانية أخرى أو توزيع لأي نداء أو بيانات.

بينما قامت الجامعة الوطنية للتعليم بتعبئة داخل المقر على هامش تجديد الفرع المحلي بالإضافة إلى الجمع العام التوعوي لفرع الجامعة الوطنية بوبو كارن، وقبل ذلك سلسلة من الوقفات داخل المؤسسات التعليمية بكل

عضوين من اللجنة الوطنية قطاع التعليم وقطاع السياحة. ركزت مداخلاتهم إلى جانب كلمة الكاتب العام للنقابة المحلية على سرد مجموعة من الانتهاكات التي تمارسها الدولة على العمل النقابي وتحميل مسؤولية ما توّول إليه الأمور لحكومة بنكيران. بالإضافة إلى تحميل مسؤولية الوضع التعليمي بالمدينة للنياحة الإقليمية لكلميم، وهو تحريف للمسؤولية يالقائها على الحكومة والنيابة في الوقت الذي يجب تحميل المسؤولية للدولة واختياراتها الاقتصادية والاجتماعية المنصاعة لأوامر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إن التنسيق النقابي الذي دعا إلى الإضراب العام تنسيق

أعلنت النقابات المركزية عن إضراب عام إنداري يوم 29 أكتوبر بعد مرور 33 سنة على آخر إضراب عام شهده المغرب في إطار تنسيق وطني ضم كل من الاتحاد العام للشغالين والفيدالية الديمقراطية للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل. جاء هذا القرار حسب النقابات الداعية احتجاجاً عن تدهور القدرة الشرائية وتحميل المسؤولية للحكومة على تدهور السلم الاجتماعي وعلى إخراج الحكومة لملف إصلاح أنظمة التقاعد من الحوار الاجتماعي ومن اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، ومن أهم دواعي الإضراب أيضاً توقف الحوار الاجتماعي والذي وعدت الحكومة على استمراره بعد فاتح ماي إلا أنها أخلت بذلك..

إنها دواعي بعيدة كل البعد عن الانشغالات الحقيقية لجمهور العمال بما فيهم الجسم الكبير من

المعطلين الذين يشكلون الجيش الاحتياطي الذي يتغذى منه المجتمع الرأسمالي، إنها اعتراضات فئة ذات امتيازات داخل الطبقة العاملة تسعى لتوسيع امتيازاتها داخل جهاز الدولة بمأسسة الحوار الاجتماعي وجعلها شريكا في الحفاظ على السلم الاجتماعي.

انخرطت فروع النقابات المحلية بمدينة كلميم في الدعوة لهذا الإضراب العام كل نقابة على حدة وكل على طريقتها الخاصة. قصور في التعبئة إلا أن نشاط التوعوي الجماهيري الوحيد الذي شهدته المدينة كان بساحة بئر إزاران أمام مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 2014/10/26 على شكل مهرجان خطابي دعت له هذه الأخيرة.

كان الحضور النسائي بالمهرجان الخطابي وازنا (عاملات النظافة والطباخت)، وحضر

إصدارات جريدة المناضل-ة بمناسبة فاتح مايو 2015

مجلة الثورة الدائمة/ والعدد 60 من جريدة المناضل-ة

احصلوا على نسخكم من موزعي المناضل-ة





كلميم... معارضة بئيسة تعلق أحذية الاستبداد

03 فبراير 2015
فتحت حركة العشرين من فبراير طريقا للنضال ضد الاستبداد والفساد، طريقا مخالفا لما كرسه الحركة الليبرالية طيلة تاريخ تحكمها في مقاليد المعارضة بالمغرب، من انبساط واستجداء نظام الاستبداد ومناوشته للحصول على نصيب صغير من السلطة وفرص اغتناء، مع التحكم الصارم في أشكال هذه المناوشة لتفادي أي انفلات جماهيري واتخاذها وجهة أخرى مهددة فعلا للاستبداد.

دشنت حركة العشرين من فبراير طريق النضال الشعبي الجماهيري الذي يضع نظام الاستبداد في شموليته موضع الاتهام، ونادت بمطالب تشكل في مجملها مناداة بإسقاط هذا النظام القائم على القمع والفساد ونهب ثروات الشعب.

كانت مدينة كلميم من أولى المدن التي خرجت للاحتجاج والنضال من أجل شعار الحركة المتمثل في إسقاط "الفساد والاستبداد"، وأدت ضريبة ثقيلة تمثلت في 23 معتقلا ومعدبا في مخافر وسجون النظام، واستمرت الحركة رغم ذلك في زخم متزايد حتى تمرير دستور العبيد في 1 يوليوز، لتعرف بعد ذلك تراجع ملحوظا حتى اختفائها تماما، على غرار ما شهد البلد برتمته.

لم يكن القمع السبب الرئيس لهزيمة الحركة بل مناورات النظام، ولم تفلح مساعيه إلا بمساعدة أحزاب اختارت الوقوف خلف المتراس الآخر إلى جانب نظام الاستبداد والفساد ضد الجماهير الشعبية، وطبقت لدستوره وشاركت في انتخاباته وتولت تسيير واجهته الحكومية. الدولة راعية الفساد بعد ثلاث سنوات من هذه الأحداث، تهب نفس الأحزاب التي أنجحت "نظام الاستبداد والفساد"

من زاوية حشره فيها النضال الشعبي، لتدعي امتشاق سيف محاربة الفساد، لكن مع تسخين "حساء بارد" تمثل في تعويلها مرة أخرى على ممثلي نظام الاستبداد والفساد لمواجهة ما يبدو لهم - من وجهة نظرهم - فسادا.

لا يختلف اثنان على أن المجالس الجماعية، منذ أول تجربة لها بداية ستينيات القرن العشرين، أو كرك "الفساد والاعتناء السريع وغير المشروع" بنهب المال العام واحتكار الصفقات العمومية، لذلك تحتمد المنافسة بين المرشحين والأحزاب في كل دورة انتخابية.

نما هذا النهب والفساد المحلي تحت الأنظار الراضية بنظام مفرط في المركزية، ويتيح هوامش لنخب محلية صنعها في "التراب الوطني"، وفي نفس الوقت لخلق برجوازية محلية تكون قاعدته الاجتماعية، وفي الآن ذاته قاعدة انتخابية لأحزاب إدارية خلقتها وزارة داخلية لإضفاء طابع تعددي على نظام فردي موروث عن القرون الوسطى.

وقد فصل الميثاق الجماعي بنود تحكم السلطة المركزية وممثلها (العمال والوالات) في المجالس الجماعية "المنتخبة"، ويظهر الفصل الأول من الباب السادس كيفية الوصاية على أعمال المجلس الجماعي (المواد من 68 إلى 75)، كما المادة 76 من الفصل الثاني المتعلقة بالوصاية على قرارات رئيس المجلس الجماعي تؤكد أن "القرارات التنظيمية التي يتخذها رئيس المجلس... يجب، لتكون قابلة للتنفيذ، أن تحمل تأشيرة وزير الداخلية أو من يفوض إليه ذلك بالنسبة للجماعات الحضرية والوالات أو العامل بالنسبة للجماعات القروية".

إن فساد رئيس المجلس البلدي بكلميم جرى تحت رعاية الدولة وأظهارها الراضية، كما هو شأن كل المجالس الجماعية القائمة بالمغرب. فهذا الفساد وهذا النهب هما رشوة متاحة لنخب محلية فاسدة من طرف نظام هو رأس الفساد.

بؤس معارضة... أقام رئيس بلدية كلميم شبكة زبائن هائلة ضمنت له الاستئثار السياسي بهذه المنطقة، واستغل ذلك لضمان الصفقات العمومية له ولمحيطه وزبائنه، وهو ما أثار لعاب المقصيين من هذه الصفقات، وفي نفس الوقت تضايق الأحزاب التي تعوزها نفس الية الانتخابية. وبفعل هجر هذه الأحزاب ساحة النضال الجماهيري منذ تأسيسها، أحست بالعجز عن مواجهة رئيس بلدية مستقو بنفوده ومستثمر ثمار نهبه للمال العام واستئثاره بالصفقات العمومية. رأت هذه الأحزاب في قدوم وال جديد ليمثل "نظام الاستبداد والفساد في كلميم فرصة لمواجهة رئيس المجلس البلدي، خاصة مع استعمال هذا الوالي للإعلام المحلي لإظهار شغليته المهلوانية وتصريحاته التي لا تتعدى حدود شفثيته، على أنه قادم لمحاربة "لوبي الفساد".

تعددت المقالات التي تتغنى بخصاله، وتسلفت نغمة شوفينية إلى هذه التصريحات باعتبار الوالي الجديد من "أبناء المنطقة" عكس رئيس المجلس البلدي.. واتخذت هذه التصريحات منحى أكثر تملقا، وأشد تزلفا، مع تنقيل الوالي وتعيينه في الإدارة المركزية بالرباط.

نعتة أحد أعضاء حزب التقدم والاشتراكية بأنه "الوالي الجري"، وأدلى بشهادة زور على "صدقية التوجهات الإصلاحية التي قادها بجرأة" السيد العظم... وقد استثار تنقيل الوالي حماسة هذه الأحزاب، المنتهجة لسانها طيلة سنتين من الحراك الشعبي بالمدينة، وذهب لتأسيس "الائتلاف السياسي والحقوقى والجموعى بواد نون" الذي أصدر بلاغا بتاريخ 30-01-2015 تضمن المزيد من التزلف والتملق للوالي العظمي، وشهد له "بنزاهته

وحرأته الشجاعة في القطع مع دابر الفساد وتقاتيه في أداء واجبه الوطني من خلال تطبيق القانون ضدا على إرادة لوبيات الفساد... تحتمي بنظام فاسد لمحاربة رئيس بلدية فاسد تسعى هذه الأحزاب إلى الاستناد على دولة الاستبداد بالمناطق، وتغض الطرف في الوقت عينه عن حقيقة أن فساد رئيس المجلس البلدي ليس إلا انعكاسا محليا لفساد ونهب معممين يقوم عليهما النظام، إلى جانب جهاز قمعي تشكل مؤسسة "الولاية التي كان العظمي" على رأسها إحدى أدواتها الفعالة. لكن لهيئات هذا الائتلاف رأي آخر - منافع للواقع والصواب - وهو أن فساد رئيس المجلس البلدي في كلميم يشكل جحيما وسط جنة نزاهة وشفافية، وهو ما عبر عنه بلاغ الائتلاف، بقول "لوبيات الفساد التي تسعى إلى إقامة "دولة الفساد" بمنطقة واد نون داخل دولة الحق والقانون؛ وهي شهادة زور أخرى لكن لصالح مجمل النظام وليس واليه بالمنطقة فقط.

لكن... حتى الاستجداء والمناوشة لهم حدود، فهذه الأحزاب تتخوف من أي انفلات خاصة أن سابقة "كديم إزيك" ماثلة في الأذهان. وقد كان صراع الوالي ورئيس المجلس البلدي للعيون من أساليب المحفزة، وترتعب من سخط الملكية التي صدر عنها قرار تنقيل الوالي، إذ سارع بنكيران للتبرؤ من توقيع كتابة حزبه الجهوية على البلاغ؛ وانحنى عضو مقدم والاشتراكية، الذي فتح مقره لتشكيل الائتلاف، حتى لأمس أنه التراب ليعلن أن "قرارات الملك على الرأس والعين... وحرص الائتلاف على وضع حد لما يعتبره احتمالات مفتوحة وحصرها في التفكير في تجميد أنشطة وهياكل الأحزاب السياسية والهيئات الحقوقية والجموعى التي تشكل الائتلاف".

دعتها للاحتجاج في الشارع، وسيأتي نار هذا الاحتجاج على أخضر نظام الاستبداد ويابس. صراع بين أجنحة نفس نظام الفساد والاستبداد لا يخلو تاريخ المجتمع الطبقي، والرأسمالي على الخصوص، من صراعات بين النظم والحكمة، لكن المناضل والغيور على مصالح الجماهير يسعى دائما على ألا يخلط رأيه مع إحدى هذه القمم أو يجعل من نفسه ناطقا بلسانها ومدافعا عن مصالحها.

إن معارضة رئيس المجلس البلدي الحالي بكلميم تنطق باسم برجوازية محلية تعتبر نفسها مقصية من نظام التبرج والنهب ومن الصفقات العمومية، وهو ما عبر عنه عضو حزب التقدم والاشتراكية في إحدى مقالاته حين وصف فساد رئيس المجلس البلدي بـ "منظومة متصلة ترتبع فوق القانون.. وتتعدى من مختلف أشكال الربع واستعمال النفوذ؛ وهي نغمة ألفناها من أحزاب الكتلة الليبرالية التي كان حزب التقدم والاشتراكية عضوا فيها، لكنه شارك دائما في حكومات نظام يقوم على الربع الاقتصادي واستعمال النفوذ ورتبع فوق القانون".

تعمل هذه الأحزاب بوعي على استغلال هذه المباحثات الهزلية بين "وال" فضل الفيليات المريحة بالمغرب على صحاري تقاربت القاحلة، وبين رئيس مجلس بلدي غارق في الفساد حتى أدنيه، تستغل هذه المشاحنات الإعلامية قصد الإعداد للانتخابات الجماعية المقبلة.

إنها معارضة تبحث عن نصيبها من الكعكة، وليس عن استئصال للفساد ونهب المال العام كما تدعي. إلى جانب الجماهير من أجل مطالبتها الاجتماعية والديمقراطية إن التعويل على مؤسسات الدولة، من ولاية وعمالة، لمحاربة "الفساد" وهم تعمل هذه الأحزاب على ترويجها بقصد تحريف وعي الجماهير الشعبية عن إدراك

مصدر بؤسها الحقيقي. إنها تدعي محاربة الفساد، وهي تغض الطرف عن أكبر ناهب للمال العام بالمغرب عموما، وبالمنطقة خصوصا، وهي جهاز الدولة الذي تقف الملكية على رأسه كأكثر مستفيد من احتكار ثروات البلد وترحيلها إلى الخارج فيما تكابد الجماهير ويلات البطالة وأهوال الحرمان من الخدمات الاجتماعية. يتمثل النضال الحقيقي ضد الفساد والاستبداد في حفز النضال الجماهيري والانخراط في التبعثات المحلية التي تنهض بين الفينة والأخرى من أجل المطالب الملموسة (التشغيل، الإعانات الاجتماعية، الخدمات الاجتماعية)، وفي نفس الوقت استحضار المطالب المركزية للنضال من أجل ديمقراطية شاملة تضع السلطة الحقيقية في يد الشعب وليس في يد من يعينهم نظام الاستبداد.

عوض التعلق بممثلي الاستبداد، والتعويل عليهم لاستئصال الفساد محليا، على مناضلي المدينة وكفاحيينها، من نقابيين ومناضلين ضد البطالة ويساريين جذريين، التقدم بديل لهذه الجلبة الفارغة التي تقوم بها هذه الأحزاب المتطلعة إلى حصتها من نظام النهب لا غير.

يجب الدعوة والعمل على تشكيل لجان أحياء ينتخبها المواطنون لمتابعة تسيير المجلس البلدي وكشف حساباته، واقتراح مشاريع اجتماعية وكيفية توجيه الميزانية وأوجه صرفها.

على المناضلين حفز أشكال تنظيم تحتية وديمقراطية لمتابعة الشأن من خلال جموع عامة لسكان الأحياء، طبعاً دون انطواء في الشأن المحلي، أي مع المشاركة في نضال وطني ضد رأس الاستبداد، أي الحكم المطلق.